اقتصادية شهرية تصـــدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (48-49) فبراير 2026م | السنة الخامسة
شراكـــة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

الإستيراد في اليمن: شريان حياة في زمن الانهيار

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164)
الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عـــدن - اليـــمـن
www.eaf-ye.com
Economista.967@gmail.com
facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

- تحليل أسعار الصرف لشهر يناير 12
- تحليل أسعار السلع لشهر يناير 48

تطورات اقتصادية

- أسعار النفط: بين "وهم الوفرة" وصدمة السياسة
أ.د. جلال عبدالله حاتم..... 18
- إعادة هيكلة البنك المركزي اليمني والقطاع المصرفي (ضمن خارطة طريق الدولة التنموية البراغماتية والحكم الذاتي الاقتصادي)
د. أحمد مبارك بشير..... 26
- السياسات الحكومية للتنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية
أ.د. محمد علي قحطان..... 33
- انتقاد غياب البنك المركزي غير موضوعية
د. يوسف سعيد احمد..... 47

مقالات اقتصادية

- قراءة سريعة في بيان بعثة خبراء صندوق الدولي (المادة 4) حول اليمن. د/ محمد جمال الشعيبي 54

من أدبيات ورش الرابطة

- مخاطر عدم تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية: المعوقات المحتملة وطرق الحد منها
د/ محمد قاسم المفلحي..... 58
- آليات التسعير في الأسواق اليمنية والمعوقات الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية
محمد احمد السليمي..... 67
- آليات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحديد أولوياتها في اليمن
فارس النجار..... 72

الاقتصاد والناس

- الاستيراد في خدمة تأمين حاجات الناس
د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية 87

هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
أ. د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

أهمية تنفيذ خطة الاصلاحات الاقتصادية

رئيس التحرير

■ انتقلت ساحة الصراع في اليمن من جبهات القتال إلى "الحرب الاقتصادية" التي حولت لقمة العيش إلى ورقة ضغط سياسي. نتج عن هذا التحول انقسام نقدي، وتوقف لصادرات النفط، وانهيار في الخدمات، مما جعل المواطن الضحية الأولى لـ"الموت السريري" للاقتصاد.

منذ سنوات خفتت أصوات المدافع وهدأت جبهات القتال العسكري نسبياً ولكن يجد المواطن نفسه اليوم وسط أتون حرب أخرى لا تُسمع فيها الانفجارات لكن أثرها يطال كل بيت ومائدة إنها -حرب الاقتصاد- هذه الحرب الباردة في أدواتها والمميتة في نتائجها باتت اليوم العنوان الأبرز للمشهد اليمني حيث تحول الاقتصاد من رافد للحياة إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية مما فاقم الأزمات الإنسانية وأوصل البلاد إلى حافة الانهيار الشامل

ان تحول القوى المتصارعة من المعارك إلى الخنق الاقتصادي قد تحول من الخطر الأكبر الذي يهدد السكان وهو القتال بالرصاص من خلال المواجهات العسكرية المباشرة إلى الحروب الاقتصادية الشرسة. لقد أصبح "الاقتصاد" رهينة التجاذبات السياسية وباتت لقمة العيش ورقة ضغط تستخدم دون اكتراث بالكلفة الإنسانية الباهظة

بدأت ملامح الانهيار الاقتصادي والانساني الكبير مع بداية الانقسام السياسي والاقتصادي من خلال انقسام السوق والنقد والسياسات الاقتصادية وتقاسم الموارد المالية وتشكيل كيانات مالية واقتصادية متعددة حيث ادى التقاسم القائم على نتائج العمليات العسكرية الى شل حركة التجارة الداخلية وعقّد سلاسل الإمداد حيث شكل الانقسام الاقتصادي الضربة القاصمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس في

كل مكان وبرز واقع مالي ونقدي جديد متشكل وفي حالة تجسيد مستمر في سابقة خطيرة تعقد المشهد وتعقد مستقبل الحلول السياسية امام القوى المتحاربة وامام الخارخ بنفس القدر.

ومن نتائج حشر الاقتصاد كعنصر حرب توجت هذه الحرب الاقتصادية بوقف صادرات النفط والغاز وهما الشريان الحيوي للموازنة العامة مما حرم البلاد من مواردها الرئيسية وأدخل الاقتصاد في حالة من "الموت السريري"

من نتائج ذلك الخلط بين الحرب والسياسة والاقتصاد ان أصبح الإنسان الضحية الأولى. إن النتيجة الحتمية لهذا العبث الاقتصادي هي تفاقم الأزمة الإنسانية بصورة غير مسبوقة. فالمواطن بات محاصراً بين كماشة انقطاع الرواتب، وانهيار الخدمات، والغلاء الفاحش. لقد أثبتت السنوات الماضية أن استخدام الاقتصاد كأداة حرب لم يحقق نصراً سياسياً لأي طرف بل صنع مجاعة وكارثة إنسانية تصنفها الأمم المتحدة على أنها الأسوأ عالمياً

ان حرب الموارد قد زادت اخيرا حيث برز الطمع على مناطق الموارد كهدف نهائي للقوى المتصارعة منذ عام 2014 حتى الآن وخاصة محاولة السيطرة على مناطق انتاج النفط والغاز

أمام هذا المشهد القاتم لا بد من إعلاء صوت العقل والمنطق الاقتصادي فوق ضجيج المصالح السياسية. إن المخرج الآمن والوحيد يبدأ من مبدأ "تحييد الاقتصاد" وابتداع حلول اقتصادية تعطي الاطراف امكانية ادارة اقتصاد محلي قائم على شكل من الفدرالية الاقتصادية على طريق الحل السياسي وبناء السلام المستدام وتجاوز الازمة الإنسانية وذلك بإشراف اقليمي ودولي حيث إن الترتيب المنطقي للحلول يقتضي حل الأزمة الاقتصادية والإنسانية أولاً فالبطون الخاوية لا يمكنها انتظار التسويات السياسية المعقدة

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي:

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKI كاك بنكي

كاك حوالة

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

تطورات أسعار الصرف

تطورات أسعار صرف العملات الأجنبية لشهر يناير 2026

إعـــداد: د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

يستمر الاستقرار النوعي لأسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية مع بداية العام الجديد بسبب سياسات التثبيت المقرة من قبل البنك المركزي اليمني عدن فما يزال يتأرجح سعر الصرف بين أعلى قيمة له 431 للريال اليمن مقابل الريال السعودي، و1644 ريال يمني مقابل الدولار، وأدناها 425 ريال يمني مقابل الريال السعودي و1617 ريال يمني مقابل الدولار، بمتوسط شهري بلغ 428 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و1629 ريال يمني مقابل الدولار، فهذا التأرجح بحدود المسموح به من قبل البنك المركزي اليمني عدن

كما قام البنك المركزي باستمرار حملة الغاء تراخيص لمحلات الصرافة الذي تعمل على التلاعب بسعر الصرف، بما يخالف السعر المقر من قبل البنك المركزي اليمني عدن

كما وأن حجم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء ماتزال تابته إذ بلغ أدنى حدود لها بنسبة 202 %، وهذا يقلص معها فوارق التحويل والنقل بين المحافظات، أخذ معها انخفاض بسيط في أسعار السلع الاستهلاكية والضرورية والكمالية منها.

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يناير لعام 2026م

البيانات		أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
		الريال السعودي		الـدولار		الريال السعودي		الـدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	يناير	425	428	1615	1626	139.8	140.2	535	537
02	يناير	425	428	1615	1626	139.8	140.2	535	537
03	يناير	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
04	يناير	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
05	يناير	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
06	يناير	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
07	يناير	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
08	يناير	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
09	يناير	428	430	1628	1640	139.8	140.2	534	537
10	يناير	428	431	1628	1644	139.8	140.2	534	537
11	يناير	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
12	يناير	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
13	يناير	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
14	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
15	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
16	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
17	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
18	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
19	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
20	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
21	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
22	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
23	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
24	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
25	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
26	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
27	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
28	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
29	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
30	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
31	يناير	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash.

شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company

جولســـتان هو الفرق
حبـة ما تتكرر

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة زكي الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

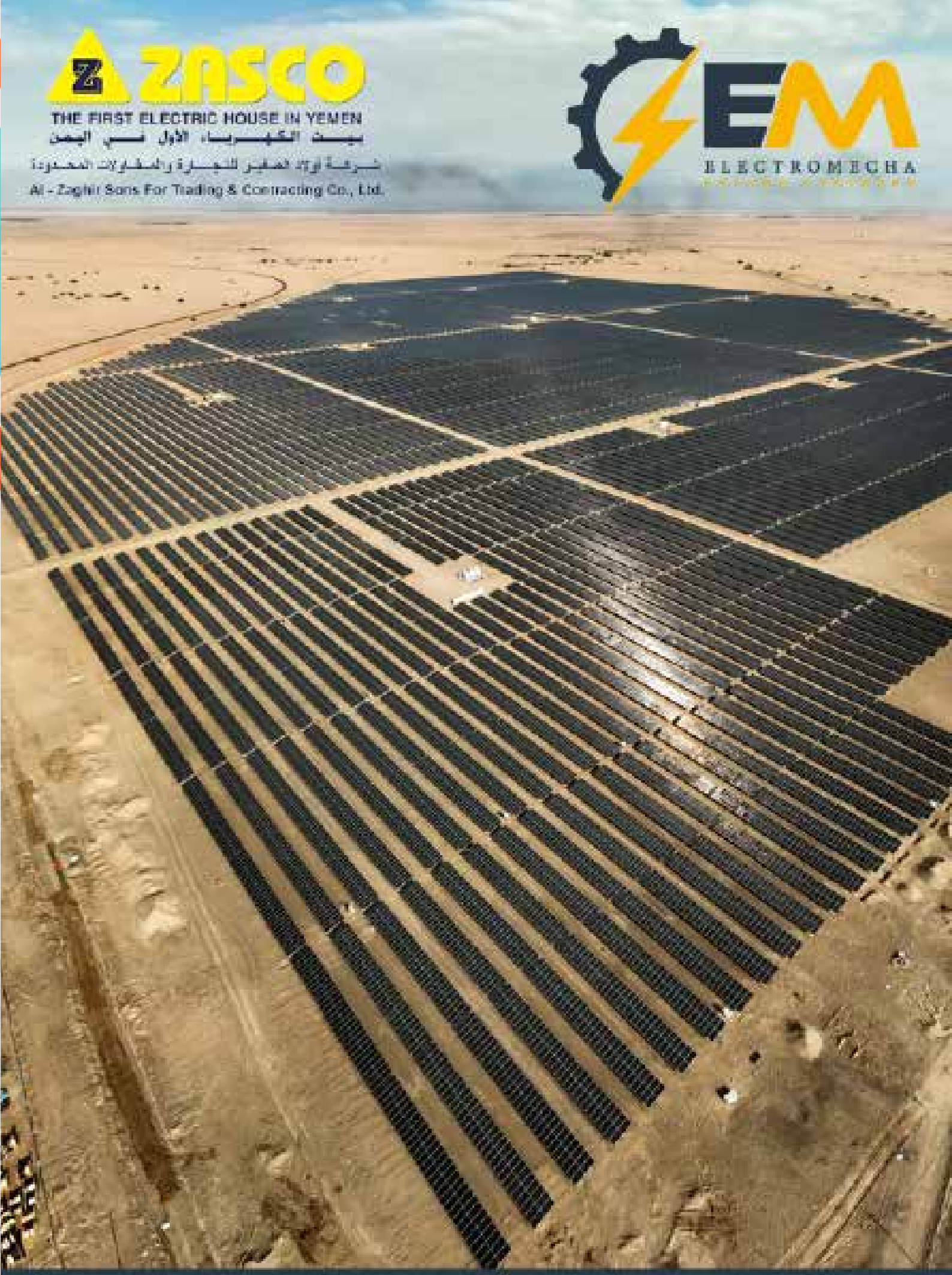

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

تطورات اقتصادية

أسعار النفط: بين "وهم الوفرة" وصدمة السياسة

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
عضو رئاسة المعهد العالمي للتجديد العربي - مدريد

■ لنبدأ مقالنا بالسؤال التالي: لماذا تخطئ الأسواق في قراءة النفط؟ ولماذا قد يفاجئنا السعر قريباً ؟

هناك سلعة واحدة فقط لا تزال قادرة — بغضّ النظر عن تقدّم الزمن أو تبدّل مصادر الطاقة — على أن تُربك الأسواق وتُحرج المحللين وتُسقط "توقعات المؤسسات المتخصصة" بضربةٍ واحدة: هي النفط.

ففي اللحظة التي يطمئن فيها العالم إلى وفرة المعروض، ويُقنع نفسه بأن المخاطر تحت السيطرة، يكفي حدث جيوسياسي واحد أو إشاعة استراتيجية أو توتر في مضيق بحري حتى تتحوّل الأسعار من "الاستقرار" إلى "الاندفاع"، ومن "منطق الاقتصاد" إلى "مفاجأة السياسة"

ولعل ما يلفت النظر أن خام برنت - حتى حين يبدو مستقراً - فإنه يتحرك داخل نطاقٍ قابلٍ للانفجار في أي لحظة؛ فحتى تاريخ 20 يناير 2026 كان برنت يتداول قرب 64 دولاراً للبرميل، وهو مستوى لا يعكس بطبيعته "غياب الخطر" بقدر ما يعكس عجز الأسواق عن تسعير الخطر قبل وقوعه.[1]

إن ما تعيشه أسواق النفط اليوم ليس مجرد تقلب سعري، بل حالة ذهنية عالمية: صراع بين خطابين متناقضين، أولهما: خطاب يقول إن النفط في طريقه إلى التراجع بسبب الطاقة النظيفة، والثاني: خطاب يصرّ على أن النفط سيظل الحَكَم الأخير للأمن الاقتصادي العالمي

النفط ليس سلعة، بل مؤشّر قوة

في كتب الاقتصاد، يُعامل النفط كسلعة: عرض وطلب، تكلفة إنتاج، مخزون عالمي، توازنات أوبك، نمو اقتصادي، مخاطر ركود... إلخ. لكن في الواقع السياسي، النفط ليس سلعةً فقط، بل هو

1. أسعار خام برنت قرب 64 دولار/برميل بتاريخ 20 يناير 2026 (مصادر أسعار الأسواق/Reuters/Investing).

أداة سيادة، ومعيار نفوذ، و"عملة جيوسياسية" يمكن أن تتحول إلى ممارسة ضغوط أو فرض عقاب أو تفاوض؛ بل وإلى ما هو أكبر وأعظم: قد تصبح نفطاً يُدار بوصفه قراراً لا مورداً

ولهذا السبب تخطئ الأسواق كثيراً في تسعير المخاطر السياسية، كما لو أن السياسة مجرد هامش، بينما هي في النفط عنصرٌ رئيس

لماذا تبدو الأسواق سيئة في تسعير المخاطر؟

التسعير الاقتصادي يتعامل مع الاحتمالات، أما السياسة فتُعامل كحدث مفاجئ

لا شكّ في أن الأسواق العالمية تبدو بارعةً في تسعير أرباح الشركات وأسعار الفائدة... لكنها كثيراً ما تفشل في تسعير الصدمات السياسية. والسبب أن السياسة لا يمكن قياسها بسهولة؛ فليس سهلاً أن تحوّل "احتمال توجيه ضربة عسكرية" أو "مخاطر إغلاق مضيق" إلى رقم ثابت في جداول التسعير

ثم إن المتداولين — بحكم طبيعة السوق — يراهنون على عدم وقوع الأزمة، فتبقى الأسعار مستقرة... حتى تقع الصدمة فعلاً، فتقفز الأسعار على نحوٍ قوي

"وهم الوفرة" قد ينهار بسرعة

كثيراً ما نسمع بأن العالم يواجه "تخمة" في المعروض النفطي. وقد يبدو ذلك صحيحاً في بعض الحالات، لكن الوفرة في النفط ليست ضماناً، لأنها قابلة للاختفاء سريعاً

يكفي عاملٌ واحدٌ من هذه العوامل حتى يتغير المشهد جزئياً أو كلياً: تعطّل الإنتاج في دولة منتجة بسبب اضطرابات، عقوبات أو حصار بحري، صدام إقليمي يرفع تكلفة التأمين والنقل، تعطّل سلاسل الإمداد أو الناقلات، أو قرار سياسي من منتجين كبار لتغيير سياسة الإنتاج

وهنا تظهر المفارقة: النفط قد يبدو وفيراً على الورق، لكنه قد يصبح شحيحاً في السوق خلال أيام

وبقدر ما تعتمد الأسواق على "الطاقة الفائضة" كصمام أمان، فإن هذا الصمام نفسه ليس ثابتاً؛ فقد أظهرت تحديثات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أن مراجعة تعريفات وتقديرات قدرة أوبك الإنتاجية رفعت تقديرات قدرة أوبك بنحو 0.37 مليون برميل/يوم في 2025 وبنحو 0.31 مليون برميل/يوم في 2026، مع زيادات مماثلة في تقديرات الفائض/الطاقة الفائضة، وهو ما يؤكد أن "الوفرة" ليست حقيقة مطلقة بل هو تقدير قابل للتغيير الفني والسياسي.[2]

الصين: اللاعب الصامت الذي يغيّر قواعد اللعبة

لا يمكن فهم أسعار النفط بعيداً عن الصين، ليس فقط بوصفها مستهلكاً ضخماً، بل بوصفها دولة تُفكر استراتيجياً بمنطق الاحتياط والتأمين والتموضع

فالصين تسير في مسارين متوازيين يبدو للمراقب أنهما متناقضان لكنهما يدلان على ذكاء ودهاء شديدين: أما المسار الأول فيشير إلى أنها تبني احتياطياً نفطياً استراتيجياً لتأمين نفسها في الحروب والأزمات، في حين أن المسار الثاني يكشف أنها في الوقت نفسه تتجه بقوة نحو الطاقة النظيفة كي تحمي اقتصادها من الاعتماد على الخارج

وهذه المفارقة تُرسل رسالة للعالم فحواها: "حتى أكثر الدول استثماراً في الطاقة النظيفة لا تزال تعتبر النفط جزءاً من أمنها القومي"

النفط في زمن الاضطراب.. يرتفع لأسباب "غير نفطية"

حين تشتعل الجغرافيا السياسية، ترتفع أسعار النفط أحياناً ليس بسبب نقص حقيقي في العرض، بل بسبب ارتفاع "علاوة المخاطر"، وقلق المستثمرين، وتغير تموضع الصناديق المالية، وزيادة التحوّط والرهانات المستقبلية

وفي هذه الحالة تصبح الأسعار رهينة العناوين الإخبارية: تغريدة سياسية، تسريب تقرير، أو مجرد إشاعة. وهذا ما يجعل النفط سلعة مختلفة: تتحرك بالاقتصاد... لكنها تقفز بالسياسة

وقدّرت تحليلات أسواق ذات صلة — في لحظات توتر مشابهة — أن "علاوة المخاطر الجيوسياسية" قد تضيف سريعاً نحو 3 إلى 4 دولارات للبرميل دون تغيير جوهري في أساسيات السوق، فقط لأن السياسة قررت أن تدخل غرفة التسعير.[3]

إذن ما هو السيناريو الأقرب؟

بالنظر إلى اتجاهات السوق الحالية يمكن القول إن أسعار النفط تقف على مفترق طرق بين ثلاثة سيناريوهات:

سيناريو الاستقرار:

إذا هدأت التوترات الجيوسياسية وظهرت مؤشرات على تباطؤ الاقتصاد العالمي.

سيناريو الصعود المتدرّج:

إذا استمر الطلب العالمي وظلت المخزونات تحت ضغط وتواصلت إدارة المعروض من المنتجين

2. U.S. Energy Information Administration (EIA): تحديثات تعريف وتقدير القدرة الإنتاجية لأوبك وما يتصل بالطاقة الفائضة، 2025—2026.
3. تقديرات Reuters/تحليلات سوقية حول علاوة المخاطر الجيوسياسية (Risk premium) 3—4 دولارات/ برميل في لحظات التصعيد.

سيناريو القفزة المفاجئة:

وهو أخطرها، ويحدث إذا وقع حدث جيوسياسي نوعي: كضربة عسكرية، إغلاق مضيق، اضطرابات إنتاج واسعة، أو توسع صراع

وهنا لا يمكن الحديث عن "إغلاق مضيق" كمجاز بل كتهديد قابل للقياس: فوفق بيانات رسمية، بلغ متوسط تدفقات النفط عبر مضيق هرمز في عام 2024 نحو20 مليون برميل يومياً (خام ومنتجات)، أي ما يقارب 27% من تجارة النفط المنقولة بحراً وحوالي 20% من الاستهلاك العالمي

وحتى وجود خطوط أنابيب بديلة لا يوفر سوى نحو2.6 مليون برميل/ يوم كقدرة التفاف محتملة، مما يعني أن أي تعطل واسع قد يُخرج من السوق ما يقارب17 مليون برميل يومياً في سيناريو التصعيد الأكبر.[4]

النفط قد يخدع لكنه يكشف الواقع

أسعار النفط قادرة على أن تمنح العالم شعوراً زائفاً بالأمان. وقد تبدو الأسواق مطمئنة رغم أن النار تحت الرماد. لكن الحقيقة الجوهرية هي أن النفط ليس مجرد معادلة اقتصادية، بل معادلة سيادة وقلق واستراتيجيات

لذلك، على صنّاع القرار في هذا الشأن أن يقرروا: متى ستقرر السياسة أن تتدخل في السوق. وعندها فقط سنكتشف جميعاً بأن كل "استقرارٍ" سابقٍ كان مجرد خدعة

4. U.S. EIA — مضيق هرمز: تدفقات 20 مليون برميل/ يوم (2024)، ونسبة التجارة البحرية، وقدرة الالتفاف عبر خطوط الأنابيب 2.6 مليون برميل/ يوم.

إعادة هيكلة البنك المركزي اليمني والقطاع المصرفي

ضمن خارطة طريق الدولة التنموية البراغماتية والحكم الذاتي الاقتصادي

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

■ مرحبا،
كل عام وأنتم بخير ومسرة،
كل عام وأملنا بالله تعالى ان يجعل هذا العام عام خير على البلاد والعباد، هذه التهنئة المتأخرة لكنها متناسبة مع لحظة كتابة المقال الذي اكتبه في ختام ديسمبر 2025 وافتتاح العام 2026.

مع دخول هذا العام 2026، يبدو الاقتصاد اليمني كمنظومة تعمل بمولد كهرباء يقدم نصف تغطية، تداول نقدي كبير خارخ البنوك، وتمويل تنموي شبه متوقف، وبنك مركزي منشغل بتشغيل يومي بدل القيام بوظيفته السيادية

تقرير البنك المركزي عن سبتمبر 2025، لم يأتِ كأرقام عابرة، بل كإنذار مبكر: ودائع تهبط بسرعة، وائتمان ينكمش، وتمويل حكومي يضغط على العملة والتضخم.

هذه ليست مشكلة "بنوك" فقط، بل مشكلة هندسة النظام المالي نفسه: من يجمع النقد؟ من يديره؟ ومن يضخ التمويل في الاقتصاد الحقيقي؟

في هذه الورقة (مقالي الشهري)، أقدم تصوراً عملياً لإعادة هندسة المنظومة المالية والمصرفية بدون الحاجة الى تغيير قانوني:

الهدف من ذلك تحويل البنك المركزي إلى "حَكم لا لاعب"، ونقل التشغيل اليومي إلى البنوك كقنوات دفع ووكلاء، وإعادة بناء نموذج مصرفي يخدم المحافظات والقطاعات الإنتاجية بدل استنزافها

ينشر المقال ولست اعلم ما المتغيرات التي حدثت سياسياً، رغم اننا نشاهدها مع نهاية العام ـ، نرجو ان تكون خيراً جديداً، وهذا الأمل ، ثقة بالله تعالى.

دعوني انطلق للتذكير بمفهوم اقتصاد الدكاكين الذي اشرت اليه في مقالي لشهر نوفمبر 2025، لاقتصادي للدولة اشرت الى مفهوم (اقتصاد الدكاكين)، وكنت أعنى به حالة التفتت الهيكلي في المنظومة المالية، حيث تفقد البنوك دورها كوسيط مالي فاعل وتتحول الأنشطة الاقتصادية إلى وحدات صغيرة منعزلة غير قادرة على تمويل التنمية المستدامة. هذا التحول ليس مجرد تغيير في شكل مقدم الخدمة، بل هو انهيار في "العقد المالي" بين الدولة والمواطن.

ومن خلال تحليل تقرير البنك المركزي لشهر سبتمبر 2025 يقدم الدليل على تجذر هذه الحالة

تضمن التقرير مؤشرات مالية مقلقة جداً قد تنذر بأزمة مصرفية أو انكماش اقتصادي حاد:

- انخفض إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية بمقدار ضخم بلغ 960.7 مليار ريال (ما نسبته 10.3%) في شهر واحد فقط

- تراجع الائتمان (القروض) المقدم من البنوك للقطاع الخاص بنسبة 13.0% (حوالي 208 مليار ريال) في شهر واحد، . هذا يعني توقف شبه تام لضخ التمويل في شريان الاقتصاد الحقيقي

- استمرار تمويل عجز الحكومة (الذي زاد صافي مديونيتها للمركزي بـ 33.9 مليار ريال في شهر) عبر البنك المركزي يعد وصفة لاستمرار الضغوط التضخمية وتدهور العملة على المدى الطويل

يمكن تشبيه الوضع المالي الحالي في التقرير بمحرك سيارة (الاقتصاد) يُعاني من "نقص حاد في الزيت" (السيولة والودائع التي انخفضت بشدة)، مما أجبر السائق على "الضغط على الفرامل" (توقف الائتمان للقطاع الخاص)، ورغم ذلك فإن حرارة المحرك (التضخم) لا تزال ترتفع، بينما يعتمد خزان الوقود بشكل شبه كلي على "أنبوب طوارئ" من البنك المركزي (تمويل الدين الحكومي) بدلاً من الوقود الطبيعي (الإيرادات الحقيقية)

سأبدأ معكم أولاً بتشخيص الوضع الراهن (القانوني والوظيفي)، ثم أنتقل إلى التصور:

أولاً: فهم الوضع الراهن:

(1) لنبدأ مع البنك المركزي اليمني:

1. ينص القانون رقم (14) لسنة 2000 بشأن البنك المركزي اليمني في مادته (3) على أن البنك

يتمتع "باستقلال مالي وإداري تام" ولا يجوز التدخل في أعماله

◄ مادة (3) للبنك شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وله خاتم خاص به ويقوم بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون مستقلاً تماماً عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه وأداء مهامه ولن يتلقى التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقاً لأحكام هذا القانون ويجب احترام استقلاليته ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأثير على قراراته.

■ الفجوة لدينا أن دور "بنك الحكومة" انزلق إلى تشغيل يومي كثيف، فمعظم الجهات تفتح حساباتها عبر فروع المركزي بالمحافظات

2. كما تنص المادة (32) على قيود صارمة للإقراض الحكومي، بحيث لا يتجاوز 25% من متوسط الإيرادات العامة

◄ يجوز في الظروف الاستثنائية أن يمنح البنك تمويلات مؤقتاً للحكومة في شكل قروض طارئة، شريطة أن تكون هذه القروض متسقة مع أهداف السياسة النقدية للبنك والا تؤدي هذه القروض إلى زيادة في المبلغ الاصلي الاجمالي المسحوب والقائم لكل القروض المقدمة للحكومة عن (25%) كحد أقصى من المتوسط السنوي للإرادات العادية للموازنة للثلاث السنوات السابقة مباشرة والتي تتوفر حسابات عنها وعلى الا تزيد فترة استحقاق هذه القروض عن ستة اشهر وتستثنى مديونية الحكومة القائمة عند صدور هذا القانون عن هذا الحد، وتتم معالجة هذه المديونية بالاتفاق بين البنك ووزارة المالية.

- ومع ذلك، تظهر بيانات سبتمبر 2025 أن الاقتراض المباشر بلغ 90.6% من الدين العام، وهو ما يمثل خرقاً جوهرياً لروح القانون ومبدأ الاستقلالية. هذا التناقض يدعم تصور "الدولة التنموية" فالمؤسسات المركزية قد أصبحت أدوات سياسية وليست اقتصادية، ويعزز الحاجة إلى "لامركزية القرار المالي" لحماية موارد المحافظات من هذا الاستنزاف المركزي المخالف للقانون

3. في المواد التي تنظم العلاقة مع الحكومة. فالمادة (5) الفقرة 2 فرعي (و):

◄ العمل كبنك ومستشار ووكيل مالي للحكومة.

- الفهم الطبيعي للنص وفقاً للمعنى القانوني والممارسة الدولية، هو أن يكون البنك المركزي مصرف الحكومة السيادي: يمسك الحساب/الحسابات المركزية للخزينة (مثل ترتيب حساب الخزينة الموحد TSA)، حيث ينفذ تسويات مدفوعات الدولة على مستوى النظام المالي، ويدير بعض مهام الوكالة المالية (خدمة الدين، الإصدارات، المدفوعات الحكومية الكبرى) ويقدم المشورة المالية/النقدية، مع بقاءه في الوقت نفسه منظماً ومشرفاً على البنوك

لا منافساً لها كبنك. هذا الدور قد يشمل "معالجة المدفوعات" كخدمة سيادية، لكن العرف المؤسسي هو أن التنفيذ التشغيلي واسع النطاق (تحصيل/صرف جماهيري/انتشار نقاط الخدمة) يُدار عبر البنوك كجهات وسيطة/وكلاء وقنوات دفع، بينما يظل المركزي ممسكاً بالتسوية والحوكمة والرقابة

- الفجوة لدينا أن دور "بنك الحكومة" انزلق إلى تشغيل يومي كثيف، فمعظم الجهات تفتح حساباتها عبر فروع المركزي بالمحافظات وبناء على دعوة المركزي نفسه، والتحصيل يتم عبر منصات/شبابيك فروعه، ما يحول المركزي إلى "منصة تنفيذ" ويستهلك طاقته على حساب وظائفه السيادية (السياسة/الرقابة/تطوير أنظمة الدفع).

- توجه صندوق النقد (حسب ما ينشر في موقع الشرق الأوسط للمساعدات الإقليمية METAC وحسب مشاورات المادة الرابعة بين المركزي وصندوق النقد) يذهب التوجه إلى: تحديث ترتيبات TSA لتجميع النقد وتحسين إدارة السيولة دون الحاجة لتغييرات قانونية/تنظيمية كبيرة، والتركيز على آليات التجميع والسحب وربط التحصيل/الصرف بقنوات مصرفية وأنظمة دفع، مع رقمنة إدارة الضرائب وتحسين إدارة النقد والرقابة على الإنفاق و نقل ، توصيات الصندوق الفنية لليمن تدفع باتجاه استخدام حسابات الصفر (Zero-Balance Accounts) في البنوك التجارية لتحصيل الإيرادات، على أن يتم "كنس" هذه الأموال آلياً وبشكل يومي إلى حساب الخزينة الموحد في المركزي. هذا يحرر فروع البنك المركزي من عبء التعامل المباشر مع الجمهور وينقلها للمنظومة المصرفية.

- وهذا ما يسعى المركزي الى العمل به ، لكن الجهد كبير للوصول الى هذه النقطة

4. تشير المادة (4) من قانون البنك المركزي:

> **◄ مادة (4) يكون المركز الرئيسي للبنك مدينة صنعاء لتسير اعماله داخل الجمهورية وخارجها وله أن يفتتح فروعاً ووكالات ومكاتب ويتخذ له مراسلين بناءً على موفقة المجلس.**

- تم نقل مقر المركزي 2016 إلى عدن بقرار سياسي من الرئيس هادي،

- ما أود التركيز فيها حول التوسع في فتح الفروع خلال العقود الماضية لم يكن مدفوعاً بحاجة "نقدية" (لإدارة السيولة في الأقاليم)، بل بحاجة "مالية/حكومية" لتسهيل صرف المرتبات واستلام الإيرادات. هذا التوسع حول البنك إلى "أخطبوط إداري" ضخم ومترهل، يستنزف ميزانيته التشغيلية في تأمين الفروع ونقل الأموال وصيانة المباني، بدلاً من الاستثمار في أنظمة المدفوعات الحديثة والبحوث الاقتصادية

- في نموذج الدولة التنموية البراغماتية ، يجب أن يكون البنك المركزي "رشيقاً" ، فوجود فرع للبنك المركزي في كل محافظة لغرض "الجباية" هو مفهوم يعود للقرن التاسع عشر. الواقع اليوم يفرض أن يمارس البنك سلطته عبر "البيانات" لا عبر "النوافذ"

5. وفي قراءة القانون المالي رقم (8) لسنة 1990 وتعديلاته، يحدد القانون في مادته الثانية "خزينة الدولة":

◄ **خزينة الدولة: حساب الدولة لدى البنك المركزي (إيرادات/نفقات)**

- هذا التعريف الدقيق يعني أن الخزينة هي "الحساب" وليست "المبنى" أو "الخزنة الحديدية".

6. تأتي المادة (26) لتضع القاعدة والاستثناء في القانون المالي:

◄ **مادة (26): تورد جميع الإيرادات إلى البنك المركزي وفروعه أولاً بأول ويحظر على الجهات توريد أي نوع من الإيرادات إلى غير البنك المركزي وفي حالة عدم وجود فرع للبنك المركزي يجوز توريد الإيرادات إلى بنك يفوضه البنك المركزي. كما تودع جميع الإيرادات العينية في المخازن الحكومية المخصصة طبقاً لأحكام قانون المناقصات والمشتريات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية.**

- تعاملت السياسات السابقة مع هذا النص بجمود، حيث سعت الدولة لفتح فرع للمركزي في كل مكان لتجنب تطبيق الاستثناء. بحسب رؤيتي للدولة التنموية البراغماتية: يجب أن يصبح "التفويض" هو القاعدة في التعاملات اليومية، بينما يقتصر دور المركزي على "إدارة الحسابات الموحدة"

(2) ماذا يعني الدور الحالي للبنك:

1) عندما يصر البنك المركزي على سحب الإيرادات (الضرائب، الجمارك، مبيعات النفط والغاز) وتخزينها في خزائنه، فإنه يسحب السيولة من الدورة الاقتصادية ويحرم البنوك التجارية منها. في الاقتصادات الفعالة، تبقى الأموال الحكومية داخل النظام المصرفي التجاري (ضمن ضوابط)، مما يرفع من قدرة البنوك على منح الائتمان وتمويل التنمية

2) انشغال المركزي بالعمليات اليومية للحكومة يجعله أقل قدرة على مراقبة سلامة البنوك والتدخل كـ "مقرض أخير" عند الأزمات، لأنه ببساطة يستنفد سيولته في تغطية عجز الحكومة بدلاً من دعم استقرار السوق.

3) عندما يقوم البنك المركزي بفتح نوافذ لخدمة الجمهور (تحصيل رسوم، صرف شيكات حكومية)، فإنه يدخل في منافسة مباشرة مع البنوك التجارية التي يفترض أن يشرف عليها، مما يخلق تشوهاً في السوق

(3) واذن ما الحل؟

النموذج الذي اقترحه يتطلب فصلاً واضحاً بين "إدارة المال العام" (مسؤولية وزارة المالية) وبين "حفظ المال وإدارة تدفقاته" (وظيفة النظام المصرفي برعاية المركزي). البنك المركزي في هذا النموذج هو "المنظم" و"غرفة المقاصة"، وليس "أمين الصندوق". وتأتي التفاصيل لاحقاً

(4) البنوك، والبنوك المتخصص:

1. عرف القانون "العمل المصرفي" في المادة (2) فقرة ح:

1- قبول الودائع النقدية القابلة للدفع عند الطلب أو حسب ترتيبات أخرى والقابلة للسحب بالشيك أو الحوالة أو أمر الصرف ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية.

2- وتعد أيضاً من الأمور المصرفية الأشياء الآتية:

أ- بيع وخصم الكمبيالات والحوالات والكوبونات والسندات للأغراض التجارية.

ب- اجراءات المعاملات المصرفية الاعتيادية مع المراسلين والحصول على التسهيلات المصرفية المألوفة.

ج- شراء وبيع العملات الأجنبية والسبائك والنقود الذهبية والفضية والأسهم والسندات.

د- إصدار وخصم الكمبيالات وخطابات الضمان.

ه- فتح الاعتمادات المستندية وتحصيل مستندات الشحن.

و- تحصيل الشيكات والسندات والحوالات والكمبيالات.

ز- القيا م بأعمال الوكيل أو الأمين بصفة مراسل أو وكيل للمؤسسات المصرفية والمالية.

ح- شراء وبيع سندات الدولة والحوالات الحكومية.

- لكن سياق القانون وتطبيقاته ركزت على "المراسلين الدوليين" أو البنوك الأخرى، ولم تؤسس لمفهوم "وكيل التجزئة"

2. المادة (6) تحظر استخدام مصطلح "بنك"

أو ما يشير إلى أعمال مصرفية لغير المرخص لهم. هذا يجعل التاجر البسيط في الريف خائفاً من تقديم خدمة "السحب والإيداع" لصالح بنك معين خشية المساءلة القانونية

3. المادة (9) تفرض موافقة مسبقة وإجراءات معقدة لفتح أي "فرع" أو "مكتب". تعامل البنك المركزي تقليدياً مع "وكيل البنك" وكأنه "فرع جديد" يتطلب تجهيزات أمنية وخزائن وموظفين، مما قتل الجدوى الاقتصادية للنموذج

(5) الصرافة:

1. في المقابل وفي القانون رقم (20) لسنة 1995 وتعديلاته بالقانون رقم (15) لسنة 1996 يسمح قانون الصرافة وتعديلاته للصرافين بممارسة نشاطهم بمرونة عالية، خاصة الفئة (ب). هذا خلق وضعاً مقلوباً: الصراف (غير الخاضع لرقابة صارمة) لديه مرونة أكبر من البنك (الخاضع لرقابة صارمة) في الوصول للجمهور. والنتيجة هجرة الأموال من البنوك إلى الصرافين، مما يهدد الاستقرار المالي.

2. (المادة 9): يسمح القانون للصرافين (فئة ب) بـ "قبول التحويلات"، وهو نشاط يتطلب سيولة نقدية عالية وشبكة فروع. استغلت الشركات هذا النص لبناء شبكات واسعة وتجميع السيولة، وتدريجياً بدأت في "الاحتفاظ" بأموال العملاء كأرصدة دائنة (ودائع مقنعة) لتسهيل التحويلات، متحولة بذلك إلى بنوك "غير رسمية" دون ان تقدم خدمات بنكية ، اعتمدت على سياسة الأمر الواقع

3. حدد القانون رأس المال بـ 10 ملايين ريال يمني للفئة (ب). ومع تدهور سعر العملة، أصبح هذا المبلغ زهيداً جداً، مما سهل دخول آلاف اللاعبين الصغار إلى السوق دون ملاءة مالية حقيقية.

4. رغم أن القانون يحظر على الفئة (أ) العمل خارج الموقع المرخص، إلا أنه سمح للفئة (ب) بفتح فروع متعددة بمجرد "الإخطار"، مما أدى إلى انتشار سرطاني للفروع دون قدرة البنك المركزي على الرقابة الفعالة.

5. هذا قد يكون السبب الجذري لظاهرة "اقتصاد الدكاكين". فشركات الصرافة تمتلك شبكة واسعة وسيولة ضخمة (كما يظهر من حجم التحويلات)، لكنها قانونياً ممنوعة من تحويل هذه السيولة إلى قروض تنموية. النتيجة هي بقاء الأموال "راكدة" في دورة استهلاكية أو مضاربة على العملة، بدلاً من الاستثمار

- يمكن اعتبار الزام كبار الصرافين من قبل البنك المركزي بالتحول الى بنوك تمويل اصغر، يسهم في تخفيف هذا العبء، لكن هذا التحول غير مكتمل لعدة أسباب منها الكفاءة التنظيمية والتشغيلية، والنموذج المحصور للتمويل الأصغر او البنوك التقليدية (تجارية او إسلامية)

6. كما أن شروط قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998 رأس مال لا يقل عن مليار ريال (وهو رقم تم رفعه لاحقاً بتعليمات البنك المركزي إلى مبالغ أكبر بكثير، تصل إلى 6 مليارات للبنوك الإسلامية و45 مليار للبنوك التجارية في مناطق معينة). هذه الحواجز، مع تعقيدات الحوكمة (سن وخبرة أعضاء

مجلس الإدارة)، جعلت من المستحيل على الصرافين التحول إلى بنوك عبر هذا القانون مباشرة

- التحول يتطلب "فصلاً" بين عقلية الصراف (المضاربة قصيرة الأجل) وعقلية البنكي (الاستدامة وإدارة المخاطر)

(6) البنوك المتخصصة:

1. يسيطر على المشهد المصرفي اليمني نموذج "البنوك الشاملة (إسلامية او تجارية)، حتى البنوك التي نشأت بمسميات تخصصية وهي بنوك حكومية أنشئت بقوانين مستقلة (مثل بنك التسليف الزراعي - كاك بنك 1982م) تحولت بمرور الوقت إلى بنوك تجارية تمارس كافة الأعمال المصرفية وتنافس في سوق الاعتمادات المستندية والتحويلات، تاركة وظيفتها الأساسية في التنمية الزراعية. كما أن البنك الصناعي (تم تصفيته 1999م) وبنك الإسكان (تأسس العام 1977) لكن فعلياً أصبح هيكلاً فارغاً تقريباً. هذا الغياب للتخصص أدى إلى فجوة تمويلية هائلة في قطاعات حيوية، من ذلك:

- الإسكان: لا يوجد تمويل عقاري طويل الأجل للمواطنين، مما فاقم أزمة السكن والعشوائيات
- الصناعة والزراعة: تعتمد هذه القطاعات على التمويل الذاتي أو القروض التجارية قصيرة الأجل ذات الفوائد العالية، مما يعيق النمو
- الادخار: غياب أوعية ادخارية آمنة ومحفزة لصغار المدخرين

2. في القانون رقم (38) لسنة 1998 بشأن البنوك المادة (2) فقرة هـ:

> **بنك أو مصرف: أي شخص معنوي يمارس بصفة أساسية الأعمال المصرفية ويشمل البنوك التجارية (بما في ذلك البنوك الاسلامية) والبنوك المتخصصة أو أي فرع لأي مؤسسة أجنبية تعمل في المجال المصرفي.**

3. البيئة التشريعية تسمح بإنشاء بنوك متخصصة لكن هناك عوائق هيكلية تمنع نشوء هذه البنوك التخصصية:

- المادة (11) تشترط حداً أدنى لرأس المال (مليار ريال، ويرفعه المركزي دورياً) يطبق على "أي بنك" دون تمييز. هذا يرفع تكلفة الدخول لتأسيس بنك ادخار صغير أو بنك تعاوني زراعي في منطقة ريفية
- المادة (21) و (22) تفرض قيوداً صارمة على تملك البنوك للعقارات أو المساهمة في مشاريع تجارية. هذه القيود، وإن كانت منطقية للبنوك التجارية لحماية المودعين، إلا أنها "تخنق" بنوك الإسكان (التي تحتاج لتملك وتطوير مشاريع سكنية) والبنوك الاستثمارية.
- لا يقدم القانون أي حوافز للبنوك التي توجه تمويلاتها لقطاعات تنموية ذات عائد منخفض (كالزراعة والإسكان الشعبي)

• ولذا ولتحقيق رؤية "الدولة التنموية" ودعم "الاقتصادات المتعددة كالأزرق والبرتقالي والرقمي"، نحتاج لابتكار نماذج مصرفية جديدة.

(7) انقسام إدارة البنك المركزي:

- أدى انقسام البنك المركزي بين صنعاء وعدن إلى خلق بيئة تنظيمية " بيئة تنظيمية مزدوجة/منقسمة/متعارضة " كمرضى

الفصام . فالبنوك مطالبة بالامتثال لتعليمات متناقضة من سلطتين نقديتين، مما عرضها لعقوبات مزدوجة وشل قدرتها على الحركة. في المقابل، استطاع الصرافون العمل بمرونة أكبر في المناطق الرمادية، مستفيدين من كونهم "أصغر من أن يستهدفوا" بعقوبات دولية، وأكثر مرونة في التعامل مع النقد السائل

• يتطلب كل ما سبق إعادة النظر في هندسة النظام المصرفي، وهذا ما اسعى في الآتي لتقديمه:

ثانياً: تصوري لإعادة هندسة المنظومة المالية والمصرفية:

المحور	الهدف	التوضيح
إصلاح العقل النقدي (المركزي اليمني حكماً لا لاعباً)	1) تحرير الخزينة العامة (نموذج الوكيل المعتمد)	- من أجل تقليل تكاليف التشغيل، وسرعة التحصيل، وتفريغ البنك المركزي لمهامه السيادية (الرقابة، السياسة النقدية، تطوير الأنظمة)، يتم: - تفعيل نظام "البنوك الوكيلة" لإدارة التدفقات النقدية الحكومية بدلاً من فروع البنك المركزي - اعتماد آلية "حساب الخزينة الموحد الافتراضي (TSA)، حيث تجبى الإيرادات عبر البنوك وتصفى آلياً إلى حساب الدولة الرئيسي يومياً - إنشاء وحدة متخصصة داخل قطاع العمليات المصرفية بالبنك المركزي لإدارة العلاقة مع البنوك التجارية الوكيلة، ومراقبة تسويات حساب الخزانة الموحد (TSA) بشكل يومي - يصدر محافظ البنك المركزي، بالتوافق مع المجلس الرئاسي، قراراً بوقف التعامل النقدي المباشر في فروع البنك المركزي للإيرادات والنفقات، واعتماد نظام "البنوك الوكيلة" في كافة المحافظات المحررة
	2) وقف التمويل التضخمي واستعادة أدوات الدين	- إلزام الحكومة بوقف "السحب على المكشوف" (الذي يمثل 90.6% حالياً). - تفعيل أدوات الدين العام (سندات وأذون) بأسعار فائدة حقيقية لجذب السيولة من خارج المنظومة المصرفية.

المحـــور	الهـــــدف	التـــوضيـــح
الهيكلة المؤسسية (بنوك تخصصية لتمويل التنمية المحلية)	1) تحويل البريد اليمني إلى "بنك الادخار الوطني"	- البـدء فـي فصـل الذمـة الماليـة لقطـاع التوفيـر البريـدي وتحويلـه إلى شـركة مسـاهمة عامة (بنك الادخـار الوطني) تحت إشـراف البنـك المركـزي، مع طـرح جزء مـن أسـهمه للاكتتاب العـام لتعزيز الشـفافية - لتجميـع المدخرات الصغيرة واسـتثمارها حصرياً في "سـندات تنمية محلية" لتمويل مشـاريع البنيـة التحتية في المحافظات، مما يضمـن بقاء مدخـرات الريف داخله
	2) بنوك سلاسل القيمة	- إصـدار تعميـم مـن البنـك المركـزي يحـدد متطلبـات رأس مـال "متمايـزة" بحيـث يكـون أقل للبنـوك التـي تتخصص في قطاعـات تنموية (زراعة، إسـكان) أو التي تفتح مقارها الرئيسـية فـي محافظـات نائيـة، تشـجيعاً للامركزيـة الاقتصادية - وهـذا يسـمح بتحـول بعـض الصرافـات و /البنـوك او الدفـع لتأسـيس بنـوك متخصصة (كبنك الاقتصـاد الأزرق في حضرموت والمهـرة) بمتطلبـات رأس مـال مرنة - مـع التركيـز على "تمويل سلاسـل القيمة" المرتبطة بمواسـم الصيـد والزراعة والأنشـطة الإنتاجية الصغيـرة ومتناهية الصغر
	3) بنوك الإسكان الأصغر	- تشـجيع تأسـيس بنـوك تمويـل أصغـر متخصصة فـي "تمويل تحسـين المنـازل" لتقدم قروضاً لترميم وبنـاء المنازل تدريجياً، وهـو ما يناسـب الطبيعة اليمنيـة للبناء
	4) برنامج تحول الصرافين	- هـذا مـا يتـم حالياً في دفـع شـركات الصرافـة (فئـة ب) إلى التحـول لـ"بنـوك تمويـل أصغر" - والاجدر والإسـراع تقديم حوافز لشـركات الصرافـة الكبرى (فئة ب) للتحـول إلـى "وكلاء معتمديـن" لبنوك قائمـة، أو الاندماج لتأسـيس "بنـوك تمويـل أصغـر"، مع ومسـتقرة ومنحهـم فترة سـماح لتوفيـق الأوضاع (سـنة واحدة). - وكذلـك يمكـن الدفـع لتأسـيس بنـوك متخصصـة للتمويـل الأصغـر.

المحور	الهدف	التوضيح
الشمول المالي والتمكين الرقمي	1) لائحة الوكالة المصرفية	• لدمج الاقتصاد الريفي (الأزرق والزراعي) في الدورة المالية بأقل تكاليف - إصدار لائحة تنظيمية شاملة تسمح للبنوك بالتعاقد مع وكلاء تجزئة، مع تحديد شروط الأهلية، والحدود المالية، ومتطلبات التكنولوجيا والربط الشبكي. (وهي من صلاحيات البنك المركزي اليمني بموجب القانون) - هذا سيتيح يتيح للمتاجر ومحطات الوقود العمل كوكلاء للبنوك
	2) تنظيم النقود الإلكترونية والفينتك	- إصدار لائحة مستقلة تسمح لشركات التقنية المالية بتقديم المحافظ الإلكترونية " ما تم في صنعاء بموجب صلاحيات البنك المركزي اليمني"، مما يسهل استقبال الحوالات الخارجية ودعم الاقتصاد الرقمي.
تعزيز الحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات (توطين الائتمان والبيانات)	1) إصدار تقارير مناطقية	- توجيه البنك المركزي لنشر بيانات الودائع والائتمان لكل محافظة على حدة، لتمكين السلطات المحلية من التخطيط المبني على الأرقام
	2) شرط إعادة الاستثمار المحلي	- إلزام البنوك بتوجيه نسبة (مثلاً 30%) من ودائع المحافظة لإعادة إقراضها في مشاريع تنموية داخل نفس المحافظة، لمنع نزيف السيولة نحو المركز.

مقترحي في هذا المقال لا يتطلب ثورة تشريعية بقدر ما يطلب إرادة تنفيذية:

- المركزي يعود لوظيفته السيادية (سياسة نقدية، رقابة، أنظمة دفع)
- البنوك تصبح قنوات التحصيل والصرف والتمويل عبر نموذج الوكيل المعتمد و(TSA)
- المحافظات تعامل كوحدات اقتصادية لها بيانات وائتمان محلي

إن ظللنا ندير اقتصاد الـ 2026 بأدوات القرن التاسع عشر، فسنحصد نفس النتيجة: توسع اقتصاد الدكاكين، وتآكل الوساطة المالية، وتراجع التنمية أما إذا نقلنا السيطرة من "النافذة والخزنة" إلى "النظام والبيانات"، فسنفتح باباً عملياً لتثبيت العملة، واستعادة الائتمان، وخلق تنمية محلية ممكنة في بيئة غير مستقرة

ربما تأتي هذه الأفكار في وضع غير مستقر، لكنني اظن انه حان الوقت لنفكر بطريقة مختلفة ، لمعالجة قضايانا الحقيقية من خلال الاقتصاد ، بدلاً عن المنظور السلبي للسياسة التي تعيق النشاط ، كل الخلافات يمكن ان تتصالح عندما تجد ضالتها في الاقتصاد.

ختاماً، ونرجو ان تكون هذه السنة 2026 هي السنة التي يغاث فيها الناس وفيها يزرعون.

السياسات الحكومية للتنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية

■ أ.د. محمد علي قحطان
أستاذ الاقتصاد / جامعة تعز

■ استهدف الباحث دراسة إشكالية عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتدهور الاقتصادي.

تهدف الورقة إلى: دراسة السياسات الحكومية المتخذة للتنمية المستدامة وقياس مستوى التدهور الاقتصادي السنوي للفترة (1990-2024).

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستندا لما هو متاح من المصادر الأولية ذات الصلة بالموضوع

وتوصل لجملة من النتائج، اهمها:

أولا: أن السياسات التي عملت بها الحكومة اليمنية للتنمية المستدامة، شملت:

أ) برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، اهم اهدافه إعادة البناء الهيكلي للاقتصاد الوطني، لم يحقق أي اهداف من أهداف التنمية.

ب) إعداد وتنفيذ ثلاث خطط خماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية متتابعة للفترة (2010-1996)، وجميعها لم تحقق اي هدف من أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً) شهد اقتصاد الجمهورية اليمنية استقراراً، خلال الأربع سنوات الأولى التي اعقبت اعلان دولة الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م. إلا أنه منذ ألسنة الأولى للفترة التي تلت حرب عام 1994 بدأ الاقتصاد اليمني يشهد تدهورا سنوياً مستمراً. وتعاظم هذا التدهور منذ بداية حرب عام 2015.

وتوصل الباحث لجملة من التوصيات، التي في حالة العمل بها، يمكن إحداث نهوض إقتصادي في اليمن وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الموصى بها اميا

الكلمات المفتاحية: السياسات الحكومية1 ؛ التنمية المستدامة 2؛ أهداف التنمية المستدامة 3؛ التطور الاقتصادي 4

المقدمة:

كانت اليمن قبل أن تصبح دولة واحدة مشطرة لجزئين (شمال وجنوب) ويعتبر كل شطر دولة مستقلة لها نظام سياسي واقتصادي وأسلوب في التنمية يختلف عن الآخر. فشمال اليمن، التي كانت تعرف بالجمهورية العربية اليمنية، تقع تحت تأثير النظام الاقتصادي الحر المعمول به في تكتل الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل بأسلوب التنمية الرأسمالي، بينما جنوب اليمن، التي كانت تعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تقع تحت تأثير النظام الاقتصادي المقيد أو الموجه وتأخذ بأسلوب التنمية الاشتراكي، المعمول به في تكتل الدول الاشتراكية بزعامة ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي.

ولذلك فقد كانت اليمن تتجاذبها آليات اسلوبين في التنمية لنظامين اقتصاديين مختلفي.

وبعد أن تحققت الوحدة اليمنية في يونيو عام 1990م، كان على حكومة الوحدة اليمنية دمج نظامين اقتصاديين بتوجهين مختلفين لاقتصاد واحد، مع أهمية الاستفادة من آليات النظام الاقتصادي الحر، الذي كانت تتبعه حكومة شمال اليمن وكذا النظام الاقتصادي الموجه الذي كانت تتبعه حكومة جنوب اليمن. ولذلك فقد أتفق على أن يكون النظام الاقتصادي اليمني لدولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) نظام اقتصادي مختلط، يعمل بما هو مناسب من التجربتين (آليات النظام الاقتصادي الحر وآليات النظام الاقتصادي المقيد أو الموجه)

> ■ **اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان متوقعا تحقيقها لم تتحقق.**

ومع ذلك فقد تدفقت الهبات والمساعدات الدولية والقروض الميسرة من دول التحالف الرأسمالي، الذي حافظ على تماسكة، بعد إنهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي وتحالف الدول الاشتراكية التابعة له، وذلك من خلال دعم المنظمات الأممية والدولية، ابرزها: المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة وكذا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف تأطير الاقتصاد اليمني للدولة اليمنية الوليدة بإطار منظومة التطور الاقتصادي الرأسمالي.

إلا أن عدم الإستقرار السياسي وتصاعد الصراع بين تيارين حققا الوحدة (الرأسمالي والاشتراكي)، فإن ما بدأ انه تجميع لقدرات اقتصادية كبيرة لدولتين في إطار عمل حكومة واحدة بالإضافة إلى ما لوحظ من تدفق للدعم الدولي المشار إليه سابقاً برعاية المنظمات الأممية والدولية فإن اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان متوقعا تحقيقها لم تتحقق.

فعلى العكس من ذلك بدأت البلد تشهد تراجعا سنوياً مستمراً في مختلف المجالات ويبرز ذلك من خلال اتساع فجوات المشكلة الاقتصادية (زيادة الحاجات مع ثبات أو تراجع الموارد الاقتصادية).

وبناء على ذلك تبرز إشكالية الورقة البحثية متمثلة في التراجع والعجز الملحوظ في السياسات الحكومية للتنمية وعدم قدرتها على تحقيق أي هدف من أهداف التنمية

المستدامة. إذ تشير المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى تراجع حاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي يدعو إلى دراسة إشكالية هذا التراجع، وهذا هو هدف الورقة الرئيسي الذي يعنى بدراسته الباحث من خلال العناصر التالية:

- التعريف بالسياسات الحكومية للتنمية المستدامة وأهدافها
- تقييم دور السياسات الحكومية اليمنية في التنمية المستدامة
- تشخيص واقع التطور الاقتصادي لليمن خلال الفترة (1990 - 2024)
- تقديم المعالجات العلمية والعملية الواقعية، الكفيلة بمواجهة التخلف الاقتصادي في اليمن واحداث نهوض إقتصادي في المستقبل، يمكن اليمن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسوف يعتمد الباحث لدراسة الإشكالية في إطارها الموضوعي المبين والمكاني المحدد بالجمهورية اليمنية واطارها الزماني خلال الفترة: (1990 - 2024)، معتمداً المنهج الوصفي التحليلي باستخدام ما امكن الوصول اليه من المراجع والمصادر الأولية المتاحة. إذ أن ذلك سيمكن الباحث، من الوصول للاستخلاصات والتوصيات العلمية المستهدف بيانها بهذه الورقة البحثية أملا في رفع مستوى أداء الحكومة اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولما سبق نعتقد بأن الموضوع يحتل أهمية نظرية وتطبيقية، هامة، وسوف يتم بحثه، من خلال العناصر التالية:

1) خلفية نظرية وتطبيقية لعناصر البحث (السياسات الحكومية، التنمية المستدامة واهدافها)
2) التطور الاقتصاد في الجمهورية اليمنية، للفترة (1990 - 2024)
3) الاستنتاجات والتوصيات.

والجدير بالذكر أن الباحث عاد للعديد من الدراسات والبحوث والمقالات العلمية السابقة، ذات الصلة بعناصر موضوع الورقة البحثية، منها:

1) بدرك علي جمعان البيتي (2012)، رسالة ماجستير بعنوان: أثر الإصلاحات النقدية والمصرفية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية للفترة (1995 - 2008)، مقدمة لقسم الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة عدن صـ(1 - 41)

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر الإصلاحات الحكومية في المجال النقدي والمصرفي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلصت إلى أن الإصلاحات كان لها آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية بعضها سلبية وأخرى إيجابية.

2) دراسات وأبحاث عدة قام بتاليفها الباحث: أ.د.محمد علي قحطان، ذات صلة بالبحث المقدم من الباحث لمؤتمر الباحثين والخبراء اليمنيين المقرر عقده في اسطنبول، خلال الفترة (11 - 12)، اكتوبر، 2025، برعاية مؤسسة توكل كرمان ومن هذه المؤلفات :

- أ.د. محمد علي قحطان (2011)، واقع الجزر اليمنية وسبل توظيفها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشور ضمن سلسلة دراسات أوراق يمانية، الصادرة عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (59)
- أ.د.محمد علي قحطان (2022)، الجهاز المصرفي وتدهور سعر صرف العملة الوطنية في الجمهورية اليمنية للفترة (1990 - 2021)، غير منشور.
- واقع الاقتصاد اليمني وافاقه المستقبلية، غير منشور

أولاً: خلفية نظرية وتطبيقية (السياسات الحكومية، التنمية المستدامة وأهدافها):

أ) السياسات الحكومية:

تعرف السياسات الحكومية للتنمية المستدامة بأنها: مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومات لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال في الحاضر والمستقبل. بحيث تكون سياسات الحكومات البيئية، الاجتماعية والاقتصادية، تهدف إلى ما يلي:

- حماية الموارد الطبيعية والنظم البيئية وضمان توافرها للأجيال القادمة، مثل: حماية الغابات، المياه، التنوع البيولوجي، مكافحة التلوث ومواجهة آثار التغيرات المناخية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة وحصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية.
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تشجيع الاستثمارات وتوفير فرص العمل وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الشفافية والحوكمة
- بناء مؤسسات فعالة، مسئولة وشاملة تعزز الشفافية والمساءلة وضمان سيادة القانون.

> ■ **الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مسألة حتمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

- تشجيع المبادرات والابتكارات التكنولوجية وتطبيقها في مختلف المجالات لتحقيق التنمية المستدامة، مثل: الطاقة المتجددة، إدارة الموارد المائية والتنمية الزراعية المستدامة.

ويأتي دور الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأعمال التالية:

- وضع الاستراتيجيات والخطط المستقبلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية.
- توفير التمويل اللازم لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز التعاون والشراكة بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية.
- مراقبة وتقييم الأداء لخطط وبرامج التنمية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقويم الأداء وتحسينه.
- تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في مختلف المجالات على مهارات التنمية.

ويدل ما سبق على أن الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مسألة حتمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

> ■ **تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والقضاء على الفقر وتحسين المعيشة وإتاحة التعليم والرعاية الصحية مسؤولية الحكومة الأهم**

وقبل أن نسلط الضوء على سياسات الحكومة اليمنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نشير إلى أن الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية سبقه في مطلع عام 1995 العمل ببرنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أطلق عليه برنامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، تضمن في محتواه جملة من السياسات الاقتصادية، منها ما أسمي بسياسات التثبيت، بهدف استعادة الثقة بالاقتصاد اليمني واستقراره وأخرى ما أسمي بسياسات بناء شبكة للامان الاجتماعي ، بهدف مواجهة الفقر وكذلك ما أسمي بسياسات التكييف الهيكلي، بهدف إعادة البناء الهيكلي للاقتصاد الوطني، حسب توجهات الاقتصاد الرأسمالي التي يعمل على نشرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبالرغم من تحمل الاقتصاد اليمني أعباء كبيرة لتنفيذ هذا البرناخ، قدرت بحوالي 11 مليار دولار أمريكي، إلا أن الاقتصاد اليمني ظل يعاني من اختلالات هيكلية حادة ولم يتحقق هدف مواجهة الفقر، بل تؤكد معدلات الفقر بان نسبة الفقراء في اليمن استمرت بالارتفاع بصورة سنوية ولم تتراجع في سنة من السنوات (البيتي، 2012).

وباعتقادنا أن ابرز سياسات الحكومة اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تمثلت بانتهاج اسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المنعكس بصور خطط متوسطة المدى. ويمكننا توضيح ذلك، كما يلي:

أن العمل بأسلوب التخطيط للتنمية لم يكن وليدا لقيام الدولة اليمنية الواحدة (الجمهورية اليمنية)، بل سبقها بعقود. وتحديدا منذ سبعينات القرن الماضي (القرن 20). حيث اعدت حكومة جنوب اليمن آنذاك، خطة لثلاث سنوات، سميت بالخطة الثلاثية للفترة (1971 - 1973). وتلتها وضع خطة مماثلة اعدتها حكومة شمال اليمن، سميت بالبرنامج الإنمائي الثلاثي للفترة (1973 - 1975).

وبالرجوع إلى محتويات هذين الخطتين، يتضح بساطة الاستثمارات المرصودة وكذا ضعف وتشوه تركيب الاقتصاد الوطني في كلا الدولتين. إذ بلغت الاستثمارات المخططة ونسبة التنفيذ، على النحو الآتي:

- جمهوريه اليمن الجنوبي 40 مليون دينار يمني، نفذت بنسبة 78%.
- الجمهورية العربية اليمنية 1.2 مليار ريال يمني تقريباً، نفذت بنسبة تجاوزت حجم الاستثمارات المرصودة. إذ تبين نتائج التنفيذ نسبة 128%. بما يشير إلى، ضعف الإعداد للبرنامج. إذ تم إضافة استثمارات جديدة لحجم المرصودة بالخطة بلغت نسبتها 28% من حجم إجمالي الاستثمارات المرصودة في الخطة.

وبالعودة إلى أدبيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعددها ثلاثة خطط خماسية. أي كل منها لمدة خمسة أعوام بدأت في عام 1974م وانتهت في عام 1990م (عام قيام دولة الوحدة)، نستخلص بأن الأهداف التي تم التركيز على تحقيقها، كانت بدرجة أساسية موجهة لإيجاد بنى أساسية لكلا شطري اليمن. وتحديداً شملت الأهداف الأربعة التالية:

- بناء الطرق وتسهيل حركة النقل الداخلي.
- بناء مؤسسات التعليم وبالأخص مدارس التعليم الأساسي. ومتطلباتها .
- تنمية قطاعي الزراعة والأسماك.
- مواجهة البطالة.

اما بعد أن تحققت الوحدة اليمنية وبدأ ببناء دولة واحدة لليمن (الجمهورية اليمنية) منذ العام 1990م، فقد لوحظ أن سياسات الحكومة اليمنية اتجهت نحو إعادة بناء هيكلي للدولة، كما أشرنا سابقا واهملت قضايا التنمية. والاكثر من ذلك أن شهدت الحكومة انقسامات حادة بين أطراف العمل السياسي التي حققت الوحدة اليمنية، إلى أن جسدت هذه الانقسامات بحرب عام 1994 وخروج احد اطراف نظام الحكم (الحزب الاشتراكي اليمني) من السلطة ثم برزت توجهات جديدة للحكومة اليمنية، لقي قبولاً من الأنظمة الغربية تجسد بالدعم الكبير للحكومة لإعادة البناء الهيكلي والتثبيت الاقتصادي ومواجه الفقر، حسب ما اوردنا سابقآ .

ومع بروز التوجهات العالمية نحو قضايا البيئة على المستوى العالمي، فقد توالت مؤتمرات القمة العالمية برعاية منظمة الامم المتحده وارتفع اهتمامها بالتنمية المستدامة

■ حرب 1994 جسدت الانقسامات بين أطراف العمل السياسي نتيجة تبيان السياسيات

وهذا الإهتمام الأممي بالتنمية المستدامة، حفز الحكومة اليمنية للعودة إلى إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاستفادة من الدعم الأممي، فكان توالي خطط التنمية الخماسية. إذ بدأ الإعداد لأول خطة منها، في عام 1995م. وبلغت حتى عام ما قبل ثورة 2011، ثلاثة خطط خماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية::

- الخطة الأولى للفترة (2000 - 1996)
- الخطة الثانية للفترة (2005 - 2001)
- الخطة الثالثة للفترة (2010-2006)

وعند الرجوع إلى مضامين تلك الخطط ونتائج تنفيذها من قبل الحكومة اليمنية ، نلاحظ بأن دور الحكومة اقتصر على جلب الخبرات والمساعدات الأممية تحت مبرر استيعاب اهداف التنمية المستدامة، التي تحظى بدعم هائل لتنفيذها من قبل منظمات الامم المتحدة. ولذلك فإن العودة لتقييم دور الحكومة اليمنية من خلال العمل التخطيطي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سنجد الكثير من الانتقادات ، ويمكننا بهذا الإطار الإكتفاء بما سجلة احد خبراء الأمم المتحدة بخصوص التخطيط بتقرير قدم لوزارة التخطيط والتنميه في الجمهورية اليمنية (تقرير منذر القرقوري)، إذ سجل بعد دراسته للتجربة اليمنية في مجال التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يلي:

- انعدام التقييم المعمق لمسيرة التنمية.
- عدم طرح مشاكل مصيرية للتنمية المستدامة.
- اتسام خطط التنمية بطموح لا واقعي
- وجود تدخلات سياسية، بهدف جلب المساعدات الدولية
- ضعف قاعدة المعلومات.
- إنعدام الطابع العملي لتنفيذ أهداف التخطيط
- المبالغة في الاعتماد على الخارج
- تناقض السياسات ا لقطا عية .
- ضعف محتوى المشاريع المقدمة لخطط التنمية. إذ تخلو من الدراسات الميدانية المعمقة.
- محدودية الاشراك. إذ يطغى استبعاد الكادر الوطني وعدم مشاركة فعالة من شركاء الحكومة في التنمية، كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ومع كل جوانب القصور المشار إليها ، يمكن القول بان هناك آثار إيجابية للعمل بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ابرزها :

- تكوين مؤسسات القطاع العام الإنتاجي والخدمي.
- تنمية إدارة الموارد البشرية والمادية.
- بروز دور للدولة في إدارة الإقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى الخلل في هيكل الاقتصاد الوطني.

ومع ذلك فإننا عند المقارنة بما حققته الحكومة اليمنية من خلال العمل بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بأهداف التنمية المستدامة، 2030، سنلاحظ بأن الحكومة اليمنية لم تحقق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة. بل نلاحظ بأن هناك تدهورا كبيرا لمؤشرات التنمية المستدامة، سنحاول فيما سيتم تناوله لاحقا إظهار بعض منها

ب) التنمية المستدامة وأهدافها:

تُعرف التنمية المستدامة بانها عملية تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم وهي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الابعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية عند استغلال الثروات والموارد الاقتصادية المتاحة، لضمان تلبية احتياجات أفراد المجتمع، مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة بحياة كريمة

في سبعينيات القرن الماضي (القرن 20)، ظهر مفهوم التنمية المستدامة، بالتزامن مع الاهتمام بقضايا البيئة ولأن قضايا البيئة جزء أساسيا من قضايا التنمية المستدامة، فقد أدى ذلك إلى أن تتوسع الأنشطة والفعاليات الدولية الخاصة بالبيئة إلى إعتبار

التنمية المستدامة قضية أساسية دولية، تهم كل شعوب الأرض. وبناء عليه، فقد انعقد أول مؤتمر قمة دولي، نظمته الأمم المتحدة، ربط بين ثلاثة ابعاد، بيئية واقتصادية واجتماعية، سميت ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة، نوقشت في هذا المؤتمر، الذي عرف فيما بعد (مؤتمر قمة الأرض)، انعقد في (البرازيل، بمدينة ريو دي جانيرو) خلال الفترة (3 - 14) يونيو، 1992، الأمر الذي أدى إلى تعاظم الاهتمام بالتنمية المستدامة في جميع دول العالم وتجسد هذا الاهتمام بالدعوة إلى وضع استراتيجيات وخطط للتنمية المستدامة في جميع دول العالم ومنها اليمن. وبالتالي فقد وضعت الامم المتحدة 17 هدفا كخطة عمل عالمية سميت بأهداف التنمية المستدامة، 2030 وشكلت هذه الأهداف الأساس في وضع استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في جميع دول العالم. ويمكننا فيما يلي تحديد المجالات التي شملتها هذه الأهداف، استناداً إلى أدبيات مؤتمرات القمة العالمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، كما يلي: الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، المساواة، المياه النقية، الطاقة، العمل، الصناعة، التنمية الحضرية، النمو الاقتصادي، المناخ، الحياة البحرية، المياه الجوفية، السلام والعدالة والشراكة في التنمية.

وهناك صياغات متعددة لأهداف التنمية المستدامة، 2030، يمكننا بلورتها، حسب ما استخلصناه، استنادا لمخرجات مؤتمرات القمة العالمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وبالأخص مؤتمر (قمة الأرض لعام 1992)، كما يلي:

» الهدف الاول:
القضاء على الفقر في جميع دول العالم.

» الهدف الثاني:
القضاء التام على الجوع، بحيث توفر التغذية الجيدة لجميع سكان الأرض من خلال تعزيز التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في جميع دول العالم.

» الهدف الثالث:
توفير الخدمات الصحية الجيدة لجميع سكان الأرض بفئاتهم النوعية والعمرية المختلفة.

» الهدف الرابع:
توفير فرص التعليم الجيد لجميع سكان الأرض بفئاتهم المختلفة.

» الهدف الخامس:
تحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال تمكين الفتيات والنساء للمشاركة في جميع مجالات العمل والحياة.

» الهدف السادس:
توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي لجميع السكان.

» الهدف السابع:
توفير خدمات الطاقة الحديثة، بصورة دائمة وبأسعار مناسبة.

» الهدف الثامن:
توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي بصورة دائمة.

» الهدف التاسع:
بناء هياكل أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتشجيع التصنيع والابتكار.

» الهدف العاشر:
الحد من اوجه عدم المساواة داخل البلدان.

» الهدف الحادي عشر:
تحقيق بيئات آمنة ومستقرة في المدن والمستوطنات البشرية بصورة دائمة.

» الهدف الثاني عشر:
تحقيق وجود انماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة.

» الهدف الثالث عشر:
الحفاظ على المحيطات والبحار ومواردها وضمان استخدامها للتنمية المستدامة.

» الهدف الرابع عشر:

حماية النظم الايكولوجية للأرض وصيانتها وتعزيز استخداماتها بصورة دائمة .

» الهدف الخامس عشر:

مكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيئي. وكذا حماية الأحواض المائية.

» الهدف السادس عشر:

تعزيز قيم العدالة والسلام والانصاف لجميع البشر.

» الهدف السابع عشر:

تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وبنظرة فاحصة لأهداف التنمية المستدامة، حسب المنظور العالمي، وانعكاس ذلك على واقع التنمية المستدامة في اليمن سنلاحظ بأنه منذ خروج وثيقة مؤتمر الأرض، قد حفز الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ ما بعد تحقيق الوحدة وقيام دولة الجمهورية اليمنية وتحديدا منذ العام 1995 للاهتمام بالتنمية المستدامة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سالفة الذكر ومنها الخطة الخمسية الثالثة التي كرست لموضوع مواجهة الفقر

وفي مناقشتنا القادمة لموضوع واقع التطور الاقتصادي لليمن خلال الفترة الماضية منذ أن تشكلت الجمهورية اليمنية، سوف يتضح لنا ما وصل إليه الوضع الاقتصادي في اليمن من التدهور وعدم تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة

ثانيًا: التطور الاقتصادي اليمني للفترة (1990-2024)

عندما تحققت الوحدة اليمنية وأعلن بداية بناء الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، تولد واقع إقتصادي جديد، ابرز ملامحه العوامل التالية:

الأول: اتساع جغرافية الدولة اليمنية وعدد سكانها. إذ بلغت مساحة اليمن 555 ألف كم2 بدون مساحة الربع الخالي، وعدد السكان في عام 1990 قدر بنحو 12 مليون نسمة، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، ويمكن الرجوع للموقع الإلكتروني (ويكيبيديا)، الأمر الذي أتاح أمام الحكومة اليمنية تنوع كبير في الثروات والموارد الاقتصادية. وبناء عليه فقد لوحظ اتساع مساحة التنقيبات للثروات الطبيعية وعلى وجه الخصوص النفط والغاز، تلك الثروات الطبيعية التي لم تكن قد استخرجت من المحافظات الجنوبية وكانت تستغل في محافظة مأرب شمال اليمن فقط. وهذه الثروة بعد اتساع مساحة الاستخراج شكلت اهم مراكز التنمية الاقتصادية في عموم اليمن. إذ شكلت صادرات النفط والغاز في الميزان التجاري اليمني نسبة تصل لنحو 90 %، كما شكلت عوائدها في الميزانية العامة للدولة ما نسبته 70% من إجمالي الإيرادات العامة. ويمكن الرجوع لبيان هذه المعطيات إلى الجهاز المركزي للإحصاء وتحديدا الميزان التجاري اليمني والموازنة العامة للدولة لسنوات ما قبل حرب عام 2015م، المستمرة حتى وقتنا الحاضر.

■ الخطة الخمسية الثالثة كرست موضوع مواجهة الفقر

الثاني: شكل دمج الثروات والموارد الاقتصادية لكلا دولتي اليمن، قوة اقتصادية كبيرة وتكامل في العديد منها وبالأخص في مجال الزراعة والصناعات التحويلية والسياحة والثروة السمكية والتنمية البشرية وغيرها. الأمر الذي مكن الحكومة من توسيع الأنشطة الإستثمارية في مختلف المجالات. فعلى سبيل المثال كانت حكومة شمال اليمن تستخرج النفط والغاز ويتم تصديره للخارج وتستورد احتياجاتها من المشتقات النفطية من الخارج وكانت حكومة جنوب اليمن تستورد النفط الخام من الخارج ويتم تكريره في مصفاه التكرير في عدن ، لتغطية الاحتياجات الخاصه بها وكذلك تستورد ألغاز الطبيعي المسال. وبعد الوحدة تكاملت القدرات الاقتصادية، بحيث اصبحت الحكومة اليمنية مكتفية ذاتياً من المشتقات النفطية وألغاز الطبيعي.

الثالث: أدى التكامل الاقتصادي بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى تحسين التركيب الهيكلي للاقتصاد اليمني ، الأمر الذي انعكس بصورة إيجابية في مختلف مجالات التنمية من خلال خلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الوطنية وكذا الأجنبية التي تركزت بصورة خاصة في مجال الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز.

الرابع: تحسين موقف الميزان التجاري اليمني وكذا ميزان المدفوعات، نظراً لما افرزته دولة الوحدة اليمنية من اتساع علاقات التعاون والتبادل التجاري بين الحكومة اليمنية ومختلف دول العالم، والانفتاح على العالم الخارجي. فقد اصبحت اليمن بما تتمتع به من الموقع الاستراتيجي الهام كونها تطل على مضيق باب المندب وهو المضيق العالمي البحري المهم لاهم ثلاث قارات على كوكب الأرض (آسيا، أفريقيا وأوروبا). إذ تعود لها ملكية جزيرة ميون المطلة على هذا المضيق.

الخامس: تعزيز وتحسين واتساع البنى الأساسية للاقتصاد الوطني. إذ اصبحت الحكومة اليمنية تتمتع بقدرات أوسع في مجالات البنية التحتية، كالطرق ووسائل النقل وتعدد وتنوع المنافذ الحدودية الدولية بين اليمن وغيرها من دول العالم وكذا اتساع تعدد مراكز التنمية والنمو الاقتصادي ومصادر الطاقة التقليدية والمتجددة.

السادس: اتساع مجالات الإستثمار وتعدد هائل لفرص الإستثمار المتاحة وفي مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. واصبح للحكومة اليمنية مجالات واسعة لتعدد مصادر الدخل القومي إن هي احسنت استغلال ما لديها من عناصر القوة الاقتصادية في مجالات متعددة، تم الإشارة إليها سابقاً والخروج من اعتبارها حكومة دولة ريعية متخلفة، يتركز معظم دخلها من الناتج المحلي الإجمالي في مصدر أساسي وحيد قابل للنضوب وهو النفط والغاز.

■ **ساهمت الوحدة اليمنية والموقع الاستراتيجي المطل على مضيق باب المندب في تعزيز الانفتاح العالمي وتحسين الميزان التجاري لليمن.**

وبالنظر إلى كل تلك العوامل نستطيع القول بان الاقتصاد اليمني في السنوات الأربع التي تلت تحقيق الوحدة اليمنية وإعلان ميلاد دولة الجمهورية اليمنية وبالتحديد السنوات (1990 - 1994)، سجل استقراراً ملحوظاً يظهر بوضوح من خلال إستقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي. إذ استقر سعر الصرف عند 12 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي. كما لوحظ اتجاه مؤشرات الاقتصاد الكلي نحو التحسن. إلا أنه للأسف الشديد بدأ يتصاعد الصراع السياسي بين قطبي تحقيق الوحدة اليمنية (تنظيم المؤتمر بزعامة رئيس الجمهورية آنذاك علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي اليمني بزعامة نائب رئيس الجمهورية آنذاك علي سالم البيض)، الأمر الذي كان له أثر بالغ على تعطيل القدرات الاقتصادية المتحققة بفظل الوحدة اليمنية، كما بينا سابقا. ومع تفجير الوضع السياسي بحرب عام 1994 وإخراج قادة الحزب الاشتراكي اليمني شركاء تنظيم المؤتمر الشعبي العام في الحكم تراجعت بصورة حادة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدأت مرحلة جديدة من عدم الإستقرار السياسي والاقتصادي واتساع فجوات التراجع في التنمية، فبالرغم من إعلان برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وتدفق الكثير من المساعدات الأممية وعوائد صادرات النفط والغاز، إلا أن الحكومة اليمنية ظلت عاجزة عن مواجهة التضخم المتزايد وكذا البطالة والفقر ومواجهة التقلبات الاقتصادية التي يمكننا رؤيتها بوضوح من خلال تتبع القوة الشرائية للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية وزيادة الاعتماد على استيراد احتياجات السوق اليمنية من الخارج، الأمر الذي انعكس بما نراه من عجز مزمن ومتزايد في الميزان التجاري اليمني وميزان المدفوعات بالرغم من إعتبار أن اليمن دولة مصدرة للنفط والغاز. ويمكننا التدليل على ما اشرنا اليه من التراجع مشاهده المثال التالي:

جدول يوضح التدهور السنوي لسعر صرف الريال اليمني للفترة (1990 - 2024)

العام	سعر صرف الدولار مقابل الريال	نسبة التدهور (%)
1990	12	-
1994	12	00
1995	250	95.2
2014	215	94.4
2024	2000	99.4

المصدر: مكتب الجهاز المركزي للإحصاء، تعز

■ أدت حرب عام 1994 وإقصاء الشريك السياسي إلى تدهور حاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودخول اليمن في دوامة من عدم الاستقرار.

يتضح من بيانات الجدول بأن الاربع سنوات التي تلت تحقيق الوحدة اليمنية استقر سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى 12 ريالا للدولار الواحد، بما يؤكد ما ذكرناه سابقاً بخصوص إستقرار الوضع الاقتصادي قبل حرب عام 1994م. كما يتضح من بيانات الجدول أنه بعد هذه الحرب بسنة واحدة فقط تراجع سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي لمستوى 250 ريالاً مقابل الدولار الواحد، بما يشير إلى إنهيار سعر صرف الريال اليمني بنسبة حوالي 95.2% واستمر في التذبذب صعودا وهبوطا ليبلغ متوسط السعر للريال اليمني مقابل الدولار في العام الماضي 2024 حوالي 2000 ريالا للدولار الواحد وبنسبة تدهور تساوي 99.4. ويشير هذا التحليل لبيانات سعر الصرف إلى أن الاقتصاد اليمني منذ عام 1995 بدأ بالتراجع لتخسر العملة الوطنية اليمنية أكثر من نسبة 99% من قيمتها مقابل العملات الأجنبية، خلال الفترة (1995 — 2024). ويعني ذلك تراجع حاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا الوضع الاقتصادي والإنساني. ومع استمرار الحرب في العام الحالي، 2025م، فإن التدهور في الوضع الاقتصادي والإنساني مستمر، وكما يلاحظ من مؤشرات سعر الصرف والتضخم والكساد الاقتصادي. ومؤشرات البطالة والفقر فأن الحكومة اليمنية لم تحقق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة

■ أدى عدم الاستقرار السياسي والحروب منذ عام 1994 إلى فقدان الريال اليمني لـ 99% من قيمته، مما تسبب بانهيار اقتصادي وإنساني أعاق تحقيق أهداف التنمية.

وبرأينا أن ايقاف التدهور يتطلب إنهاء الحرب وتحقيق السلام ، حتى تتمكن الحكومة من إستعادة مؤسسات الدولة وفي المقدمة منها الجهازين المالي والمصرفي. إذ أن بقاء الإنقسام في مؤسسات الدولة وبالأخص البنك المركزي اليمني والجهاز المصرفي والعملة الوطنية وكذا المالية العامة للدولة واوعيتها الإيرادية سيكون من الصعب جدا ويمكن القول من المستحيل بالنظر للوضع القائم للدولة. فالدولة اصبحت ممزقة لمناطق نفوذ مكونات عسكرية مختلفة تتقاسم النفوذ على الأرض والموارد الاقتصادية للدولة وبتدخل سافر من دول الإقليم ذات الصلة بالحرب القائمة

الاستنتاجات والتوصيات:

يستنتج الباحث من دراسته لعناصر موضوع البحث ما يلي:

أ) أن السياسات التي عملت بها الحكومة اليمنية لاعادة البناء الاقتصادي واستقراره وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، شمل جملة من السياسات، اهمها:

- برنامجا للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في بداية عام 1995، بدعم أممي ودولي، لم يحقق الأهداف التي رسمت له والمتمثلة في: التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

- ثلاث خطط خماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية متتابعة للفترة (1996 - 2010). وكلها لم تحقق اهدافها ولا أي هدف من أهداف التنمية المستدامة.

ب) شهد الاقتصاد اليمني منذ العام الأول الذي اعقب حرب عام 1994 تدهورا سنوياً مستمراً بالرغم من تزايد القدرات الاقتصادية المتحققة بفعل توسع الاستكشافات النفطية وتصدير النفط والغاز ويظهر تعاظم مستوى التدهور الاقتصادي منذ بداية حرب عام 2015، المستمرة حتى وقتنا الحاضر ليصل لاسوء ازمة اقتصادية وإنسانية على مستوى الأرض، حسب التصنيفات الأممية.

ج) إن مواجهة التدهور والانهيار الاقتصادي والإنساني مرهون بوضع نهاية للحرب وتحقيق السلام واستعادة الدولة ومؤسساتها المختلفة، واهما: المؤسستين المالية والنقدية، حتى يكون ممكنا توحيد المؤسسات الاقتصادية المنقسمة واهمها: البنك المركزي وما ترتب عليه من انقسام الجهاز المصرفي والعملة الوطنية وكذا الأوعية الإيرادية للدولة.

ويرى الباحث أن تحقيق النهوض الاقتصادي لليمن وتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل يتطلب العمل بالتوصيات التالية:

1) إعادة بناء شكل الدولة باسس مخرجات الحوار الوطني الشامل لعام 2012، الأمر الذي سيولد إستقرارا سياسياً، يتيح للحكومة استغلال الثروات الطبيعية والمقومات الاقتصادية المتاحة.

2) انتهاج سياسات لإنشاء المناطق الاقتصادية الحرة، بالاستفادة من التجربة الصينية. من خلال إقامة علاقات متينة من التعاون والشراكة مع الدولة الصينية وشركاتها الاستثمارية العملاقة، العابرة للقارات، المنتشرة في معظم دول العالم. وبالأخص في المجالات التالية:

- استخراج وتكرير النفط الخام وكذا استخراج الغاز الطبيعي المسال والمشروعات البتروكيماوية والغازية.
- مشروعات توليد الطاقة.
- إدارة الموانئ البحرية والمطارات الدولية
- إنشاء الطرق والجسور والسدود والحواجز المائية.
- استخراج واستغلال الثروات الطبيعية المعدنية المتاحة لليمن.
- تطوير وسائل النقل المختلفة ((البرية، البحرية والجوية))

3) تحديث وتطوير مصافئ تكرير النفط في عدن وتوسيع إنشاء مصافئ مأرب وحضرموت. والعمل على تكرير احتياجات اليمن من المشتقات النفطية داخل اليمن وبنفس الوقت تصدير المشتقات النفطية للدول الأفريقية المجاورة (جيبوتي، اثيوبيا، اريتريا والصومال .... وغيرها) وفي حالة اكتشاف حقول جديدة من النفط الخام تزيد عن قدرات التكرير والتصدير للمشتقات النفطية، يمكن تصديره للاسواق الخارجية. ومن شأن ذلك معالجة اختلال ميزان المدفوعات اليمني ومعالجة ضعف العملة اليمنية وتقوية الاقتصاد اليمني لمستويات عالية.

■ تتبنى الرؤية إنشاء مناطق اقتصادية حرة عبر شراكة استراتيجية مع الصين للاستثمار في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، وإدارة الموانئ، واستغلال الثروات الطبيعية.

4) استبدال وقود توليد الطاقة الكهربائية من المشتقات النفطية للغاز الطبيعي المسال، المتاح لليمن منه احتياطيات كبيرة. الأمر الذي سيوفر من تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية وبنفس الوقت

تقليل ملوثات البيئة ومعالجة مشكلة الطاقة الكهربائية المزمنة.

5) انتهاج سياسات اقتصادية لتنويع مصادر الدخل القومي، من خلال شمول استغلال الثروات الطبيعية والمقومات الاقتصادية المتاحة لليمن ومن اهمها: الزراعة والأنشطة المرتبطة بها، الثروة السمكية المتجددة، المقومات السياحية عالية الجودة، واسعة الانتشار والمتنوعة. وبالإضافة لذلك الثروات الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها من الثروات المعدنية التي لم تستغل حتى وقتنا الحاضر. الأمر الذي سيمكن الاقتصاد اليمني من مغادرة صفة إعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر دخل أساسي وحيد مهدد بالنضوب ويتاثر بالتقلبات السياسية والاقتصادية الدولية.

6) العمل على تنفيذ مشروع جسر باب المندب - جيبوتي ومدينة النور كمنطقة صناعية حرة في باب المندب. باعتباره من اهم المشروعات الكبيرة التي في حالة تنفيذه سيلعب دورا مهماً للغاية في مواجهة البطالة والفقر في اليمن وسيفتح آفاق واسعة للتبادل التجاري بين اليمن ودول القارة الأفريقية بمجملها، بالإضافة إلى استقطاب استثمارات دولية كبيرة من دول الإقليم وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي... وغيرها. وكذلك من الصين وغيرها من دول جنوب شرق آسيا الصناعية المتطورة.

7) إعطاء عناية خاصةً للتنمية الريفية، بالرجوع إلى تراث اليمن القديم من الخبرات التاريخية العريقية في مجال انتاج الغذاء والمتطلبات الأساسية للسكان، باعتبار اليمن مجتمع ريفي. إذ أن معظم سكانه يعيشون بصفة دائمة في الريف ويمكنهم في حالة أن تتوجه الحكومة اليمنية بسياسات للتنمية الريفية تعالج مشكلة ندرة المياه سيعود الريف اليمني كممول لسكان المدن بالاحتياجات الغذائية، كما كان ذلك قديما. وبالتالي يتامن للمواطنيين اليمنيين أمن غذائي عالي المستوى وآمن من التقلبات السياسية والاقتصادية الدولية.

8) تنمية قطاع الثروة السمكية وحمايتها والحفاظ عليها، باعتبارها ثروة متجددة لا تنضب، يتوارثها الأجيال عبر التاريخ واليمن من الدول الغنية بهذه الثروة كونها تطل على بحرين، الأحمر والعربي ويعود لها مساحات بحرية واسعة غنية بالجزر والاحياء البحرية. الممكن استغلالها في مجالات عدة للتنمية المستدامة

قائمة المراجع:

1) وزارة التخطيط والتنميه ، الجمهورية اليمنية:
- الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1996 - 2000).
- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2001 - 2005).
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006 - 2010).
- منذر القرقوري (1990)، تقرير تقييمي للتخطيط في اليمن، غير منشور.
- الإطار العام لرؤية اليمن الاستراتيجية 2025 .

2) مكتب الجهاز المركزي للإحصاء في تعز، قوائم أسعار صرف الدولار مقابل الريال اليمني للفترة (1990-2024).

3) جامعة عدن (1998) ، ابحاث الندوة العلمية الثالثة حول الفقر وسبل الحد منه في الجمهورية اليمنية، دار جامعة عدن للطباعه والنشر، عدن.

4) مواقع إلكترونية عدة باستخدام رابط جوجل:
- نتائج مؤتمر القمة العالمي (1992)، المنعقدة في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل للفترة (3 - 14)، يونيو 1992 .
- اهداف التنمية المستدامة.
- السياسات الحكومية للتنمية.

5) أ.د.محمد علي قحطان (2011)، واقع الجزر اليمنية وسبل توظيفها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، العدد (59) من سلسلة دراسات أوراق يمانية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

6) د.محمد علي قحطان (2005)،التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل علمية، مؤسسة الجمهورية للطباع والنشر، تعز.

انتقادات غياب البنك المركزي غير موضوعية

■ د. يوسف سعيد احمد
خبير اقتصادي

■ هذه المرة وجدت نفسي كاختصاصي مضطرا للتعليق عن الانتقادات الموجهة للبنك المركزي وهو المؤسسة السيادية التي لازالت تقوم بدورها الريادي وبشكل مستقل حتى اليوم.

دأب بعض الكتاب الى توجيه انتقادات مستمرة ولاذعة للبنك المركزي عدن في الامس واليوم وربما غدا وهذا هو المهم والأهم بالنسبة له كما اعتقد. ومع ذلك من حق الزميل وغيره أن يمارس النقد بقصد التصحيح لكن عليه أن يتحلى بالموضوعية والانصاف "لأنه في جميع كتاباته التي ينتقد فيها المركزي دائما ما يغفل السياق النقدي والاقتصادي شديد التعقيد والصعوبة الذي يعمل فيه البنك المركزي، كما يخلط بين الأدوات النقدية قصيرة الأجل وبين الأولويات لإدارة الاستقرار النقدي

هذه المرة ينتقد غياب البنك المركزي ويدعو الى توفير الفئات النقدية الصغيرة

لكن، مسألة الفئات النقدية الصغيرة والدعوة إلى التوسع في توفير "النقود المساعدة" (الفئات الصغيرة والمعدنية) بمعزل عن السياق النقدي العام والبيئة الاقتصادية الحاكمة، تتجاهل حقيقة أن الاقتصاد اليمني ما يزال يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، وأن أي تدخل نقدي مهما بدا فنياً أو إجرائياً يجب أن يُقاس بأثره على التضخم واستقرار سعر الصرف

في بيئة لا تزال فيها الثقة بالعملة الوطنية بالغة الهشاشة، فإن أولوية البنك المركزي لا يمكن أن تكون تحسين سهولة التبادل اليومي على حساب ضبط الكتلة النقدية ومنع العودة إلى التمويل التضخمي،

■ من المجحف نكران النجاحات المحققة عبر تكامل السياستين النقدية والمالية

حتى وإن لم يكن التضخم مرتفعاً حالياً بمفهومه التقليدي. كما أن غياب الفئات النقدية الصغيرة لا تمثل مشكلة ولا هي جوهر الأزمة

وعلى المنتقدين أن يفهموا أن المشكلة النقدية في اليمن ليست تقنية مرتبطة بالفئات النقدية، بل هي مشكلة ثقة، وانقسام مؤسسي، وتآكل موارد النقد الأجنبي. التركيز على الفئات الصغيرة يوحي بأن الأزمة قابلة للحل بإجراءات فنية وتشغيلية، بينما الواقع أن أي توسع غير محسوب في الإصدارات حتى لو كانت بفئات صغيرة قد يبعث إشارات سلبية للسوق

كما أن تجاهل التطورات الإيجابية الأخيرة التي تكاملت في تحقيقها السياسة النقدية والسياسة المالية يعبر عن شطط واجحاف.. لذلك من غير الموضوعي إغفال أن البنك المركزي في عدن، ومن خلال رئاسته للجنة تنظيم وتمويل الاستيراد، ومع انتقال مقرات البنوك التجارية من صنعاء الى العاصمة عدن، نجح لأول مرة منذ بدء الأزمة في إعادة تنشيط جزئي للدورة النقدية الرسمية واستنهاض دور البنوك وتعزيز الامتثال المصرفي والسيطرة على عمليات المضاربة، والحد من الفوضى التي سادت سوق النقد الأجنبي لسنوات وفي نفس السياق يواصل البنك المركزي تفعيل سياساته النقدية بشكل مهني وحازم ويتخذ الإجراءات للبدء بتطبيق نظام المدفوعات ورقمنه التعاملات النقدية وبدعم من

البنـــك الدولـــي.

وهـــذه خطـــوات مؤسســـية مهمـــة لا تقـــل أهميـــة عـــن التـــدخلات المباشـــرة فـــي ســـوق النقـــد

القـول بـأن البنـك المركـزي غائـب وانـه "مقيـد بـإملاءات خارجيـة" يفتقـر للدقـة. فالتقيـد بتوصيـات صنـدوق النقـد الدولـي؛ والعمـل علـى تطبيـق الإصلاحـات المطلوبـة مـن قبـل المانحيـن هـي تعبيـر عـن حاجـة وطنيـة اولا وخاصـة فـي هـذه المرحلـة، ويعكـس ثانيـا غيـاب بدائـل محليـة قابلـة للاسـتدامة فـي ظـل فجـوة المـوارد المحليـة والخارجيـة، وليـس ضعفـاً فـي الإرادة أو الكفـاءة والقـدرة. فالسياسـة النقديـة فـي اقتصـاد منقسـم ومفتـوح وعالـي الدولـرة لا تُـدار بـالأدوات التقليديـة وحدهـا ولا بالمزيـد مـن إنـزال للنقـود المسـاعدة ولكـن بتضافـر الجهـود المحليـة والدوليـة علـى حـدا سـواء

علـى المنتقديـن أن يفهمـوا إن تقييـم أداء البنـك المركـزي يجـب أن ينطلـق ممـا هـو ممكـن واقعيـاً لا ممـا هـو مرغـوب نظريـاً. كمـا أن اختـزال مهـام البنـك فـي توفيـر فئـات نقديـة صغيـرة يُعـد تبسـيطاً مخـلّاً لأزمـة نقديـة مركبـة، تتطلـب إصلاحـات مؤسسـية شـاملة واسـتعادة الإيـرادات السـيادية وهـي عنصـر هـام ومحـددا جوهريـا لايـه إصلاحـات مسـتقبلية، قبـل أي حديـث عـن تحسـين أدوات التبـادل اليومـي وحتـى هـذه الأخيـرة لا يعانـي المواطـن فـي الواقـع مشـكلة فيهـا إلا مـا يـراه الكاتـب نظريـا

فالفئـات النقديـة المعدنيـة مـن فئـة خمسـين فلـس أو اقـل قـد لا تحتاجهـا عمليـة التبـادل فـي ظـل بقـاء التضخـم مرتفعـا نسـبيا وبنـاء عليـه فـإن اولويـات البنـك

تطورات أسعار السلع

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

سعر الصرف	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
	دولار	1620	1629	1617	1630	1617	1630	1617	1630
	سعودي	425	428	425	428	425	428	425	428
الصنف	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
السلع الأساسية									
كيس القمح	50	35000	35000	35000	35000	35000	35000	35000	35000
دقيق السنابل ابيض	50	40000	40000	40000	40000	42000	42000	42000	42000
أرز الفخامة	40	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000
سكر برازيلي	50	60000	60000	60000	60000	62000	62000	62000	62000
زيت الطبخ	لتر 8	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000
علبة حليب الاطفال بيبلاك 3	0.4	12500	12500	12500	12500	12500	12500	12500	12500
السلع المكملة									
الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000
شاي الكبوس	1	11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000
الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
الفاصوليا البيضاء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
العدس الأصفر	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
معجون الطماطم 25 * 70 جم	كرتون	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
مكرونة المائدة (جرام)	400	950	950	950	950	950	950	950	950
الفواكه									
التفاح	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
البرتقال	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
الموز	1	1200	1200	1000	1000	1000	1000	1000	1000
التمور	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
الخضروات									
البطاطس	1	800	800	800	800	800	1200	1200	1200
البصل الجاف	1	1000	1000	1000	1000	1500	1500	1500	1500
الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
الطماطم	1	1000	1000	1200	1000	1000	1000	1000	1000
البامياء	1	3000	3000	3000	3000	4000	4000	4000	4000
اللحوم ومشتقاتها									
لحم الغنم بلدي	1	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000
الدجاج الحي	1	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000
الدجاج المجمد ساديا	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
طبق البيض	1	5500	5500	5500	5500	5500	5500	5500	5500
الأسماك									
الثمد	1	10000	10000	10000	10000	12000	12000	12000	12000
الديرك	1	22000	22000	22000	22000	22000	22000	24000	24000
السخلة	1	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000

تحليـــل أسعار السلع لشهـر ينايـر 2026

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ تحليل سوق الصرف :

شـــهدت أســـعار الصـــرف اســـتقراراً نســـبياً في ســـعر الريـــال الســـعودي عند 425 ريال للشـــراء و428 ريال للبيع طـــوال الأســـابيع الأربعة، مما يعكس ثباتاً فـــي العملة الأكثر تداولاً تجاريـــاً، لوحظ تحرك طفيف جداً في ســـعر الدولار، حيث بدأ الأســـبوع الأول بسعر بيع 1620 ريال، واســـتقر في الأســـابيع اللاحقة عند 1630 - 1633 ريال، وهـــذا الهامش الضيـــق (حوالـــي 13 ريال) ســـاهم في اســـتقرار أســـعار معظم الســـلع المســـتوردة، باســـتثناء بعض الأصناف التي تأثرت بعوامـــل أخرى.

■ السلع لأساسية والمكملة:

حافظـــت معظـــم الســـلع الاســـتراتيجية على استقرارها التام طـــوال الشـــهر، حيث اســـتقر كيـــس القمـــح (50 كجـــم) عنـــد 35,000 ريال، وأرز الفخامـــة (40 كجم) عند 87,000 ريـــال، وزيت الطبخ (8 لتر) عنـــد 24,000 ريال. كمـــا اســـتقرت كافة الســـلع المكملة (الحليـــب المجفف، الشـــاي، والبقوليـــات) دون أي تغييـــر يذكر

خالف الدقيق والســـكر اتجاه الاســـتقرار، حيث سجلا ارتفاعاً بدءاً من الأســـبوع الثالث، كما ارتفع الدقيـــق (50 كجم) من 40,000 ريـــال إلى 42,000 ريـــال (زيـــادة 2000 ريال)، وارتفع الســـكر (50 كجم) من 60,000 ريـــال إلى 62,000 ريال (زيـــادة 2000 ريال)

■ الفواكه والخضار:

شـــهدت الخضروات ارتفاعات واضحة فـــي النصـــف الثاني من الشـــهر:

قفز ســـعر البصل بنســـبة 50% مـــن 1000 ريـــال إلى 1500 ريـــال في الأســـبوعين الثالـــث والرابـــع، وارتفعت البطاطس في الأســـبوع الأخير مـــن 800 ريال إلـــى 1200 ريـــال، كمـــا زادت الباميا من 3000 ريـــال لتصل إلى 4000 ريال فـــي النصـــف الثاني من الشهر

في المقابل، تحســـنت أسعار الموز للمســـتهلك بانخفاضها من 1200 ريـــال إلى 1000 ريال ، بينما شـــهدت الطماطم تذبذبـــاً بيـــن 1000 و1200 ريال ثم عادت للاســـتقرار عند 1000 ريال

■ اللحوم والاسماك:

سيطر الاســـتقرار التام على هـــذا القطـــاع، حيـــث ثبت ســـعر لحم الغنـــم البلدي عند 15,000 ريـــال، والدجاج الحي عند 7,000 ريـــال، والمجمد عنـــد 5,000 ريـــال، وطبق البيـــض عنـــد 5,500 ريال. يشـــير هـــذا إلى ركـــود في الطلب يوازي العـــرض المتاح، مما يمنـــع التجار مـــن رفع الأسعار

على عكس اللحوم، شـــهدت الأســـماك ارتفاعاً في الأسابيع الأخيـــرة، وهـــو أمـــر معتاد يرتبـــط بحالة البحر ومواســـم الصيد :

ارتفـــع ســـمك الثمـــد من 10,000 ريـــال إلى 12,000 ريال فـــي النصـــف الثاني من الشهر، وارتفع ســـمك الديرك في الأســـبوع الرابع ليصل إلى 24,000 ريال بعد اســـتقراره عنـــد 22,000 ريـــال، بينما استقر ســـمك الســـخلة عند 18,000 ريال طـــوال الفترة.

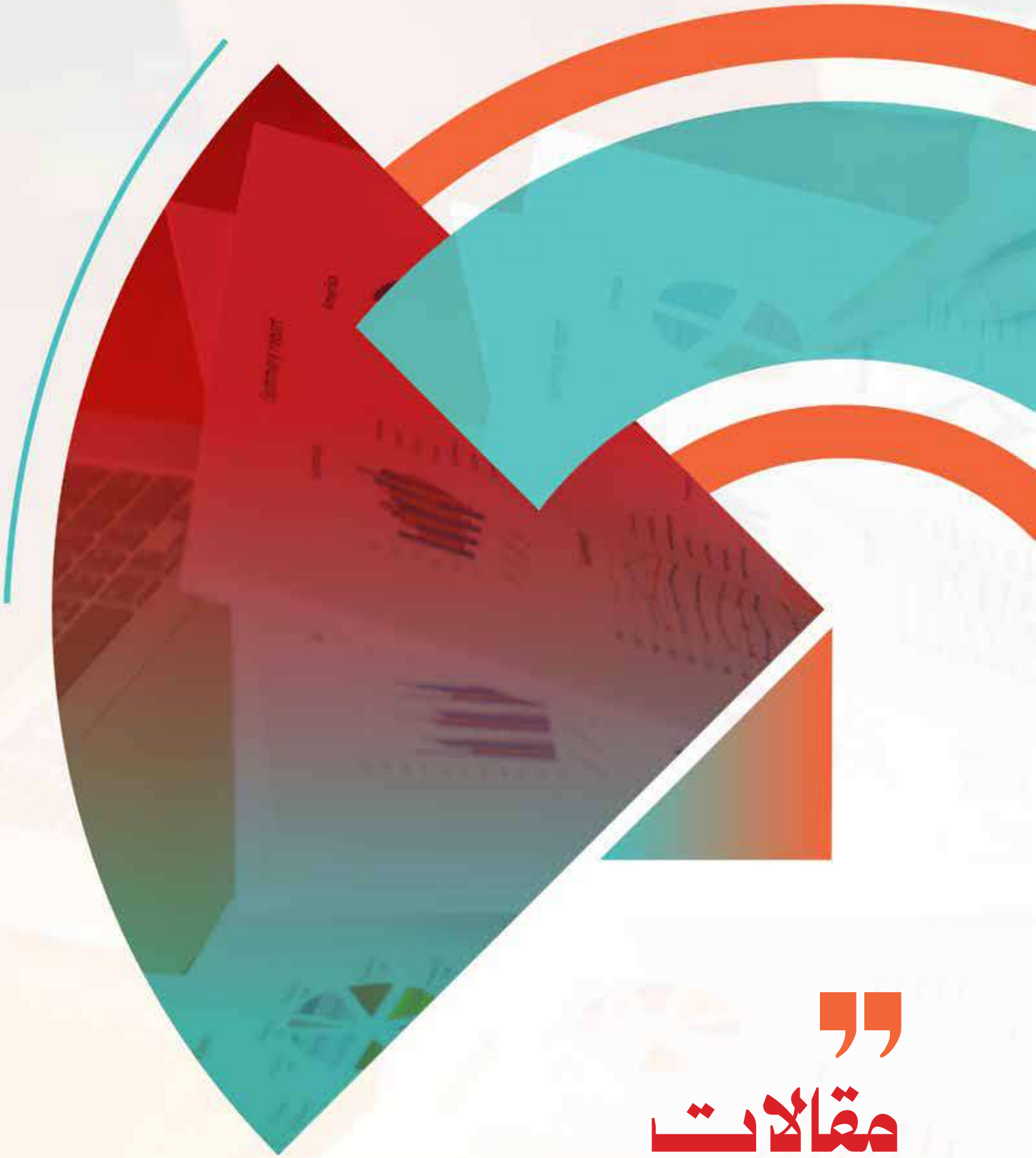

مقالات اقتصادية

قـــراءة سريعـة

في بيان بعثة خبراء صندوق النقد الدولي (المادة 4) حول اليمن

■ د. محمد جمال الشعيبي
استاذ المالية العامة
- جامعة عدن

■ تُعد هـذه الآلية إجراءً دورياً يلتـزم به أعضاء صندوق النقـد الدولـي، حيث يقوم خبراؤه بتقييـم شامل للمؤشرات الاقتصادية والماليـة للدولة، وتقديم رؤى فنيـة وتوصيـات استشارية (غير ملزمة) تهدف إلى تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي، كما تـم مؤخراً مع اليمن.

اولا: ماهي المادة الرابعة

هـي آليـة تقليديـة مـن ضمـن مهـام الصنـدوق مـع الـدول الأعضـاء، وتهـدف أساسًـا إلـى مراجعـة وتقييـم الوضـع الاقتصـادي والمالـي للدولـة وتقديـم توصيـات سياسـة عامـة، وهـي جـزء مـن اتفاقيـة صنـدوق النقـد الدولـي وتُلـزم كل الـدول الأعضـاء بـأن:

1- يقـوم خبـراء صنـدوق النقـد بزيـارة البلـد (أو مناقشـة عـن بُعـد) بشـكل دوري، عـادةً سـنويًا

2- يجـرون مراجعـة شـاملة للاقتصـاد الكلـي: النمـو، التضخـم، الماليـة العامـة، السياسـة النقديـة، ميـزان المدفوعـات، القطـاع المالـي، إلـخ

3- يعطـون تقييمـات ورؤى فنيـة واقتراحـات حـول السياسـات الاقتصاديـة التـي قـد تسـاعد علـى الاسـتقرار والنمـو

4- يخرجـون ببيـان ختامـي يحتـوي علـى النتائـج والتوصيـات التـي لا تعتبـر التزامـات ملزمـة، لكنهـا مرجعيـة مهمـة للحكومـة والجهـات الدوليـة. (هـو مـا حصـل مـع اليمـن مؤخـرا)

ثانيا: مـا الذي قام به صندوق النقـد في 2025 بشأن اليمن؟

1- بعـد توقـف نشـاط الصنـدوق لأكثـر مـن 11 عـام فيمـا يتعلـق بتحديـث البيانـات والمؤشـرات الاقتصاديـة والزيـارات، اسـتؤنفت مشـاورات المـادة الرابعـة 2025 بشـأن اليمـن

■ **المركزيـــة الماليـة:** توريد إيرادات المحافظـــات إلى الخزانة العامة

■ **ضبط الموانئ:** توحيد الرسوم الجمركية وتحسين الرقابة.

■ **الإصلاح الضريبي:** تحديث السياسات ورفـــع معدلات الامتثال.

2- زارت بعثـة مـن خبـراء صنـدوق النقـد اليمـن وأجـرت مشـاورات مـع الحكومـة اليمنيـة وقيّمـت الوضـع الاقتصـادي الراهـن، ممـا يشـمل النمـو، التضخـم، الماليـة العامـة، النقـد، والإصلاحـات الممكنـة.

3- ركـزت المشـاورات علـى نقـاط القـوة والضعـف فـي اقتصـاد اليمـن

ثالثا: توصيات البعثة

خرجـت بعثـة خبـراء الصنـدوق فـي البيـان الختامـي بجملـة مـن التوصيـات (لمشـاورات المـادة الرابعـة) شـملت الاتـي:

1. تعزيـز الاسـتقرار المالـي والنقـدي مـن خلال:

- ضـرورة اسـتمرار السياسـات التـي تسـاهم فـي كبـح التضخـم وتقليـل التمويـل النقـدي لعجـز الماليـة العامـة
- الاسـتمرار فـي مراقبـة سـعر الصـرف وتثبيتـه بنـاءً علـى قـوى السـوق مـع وجـود احتياطيـات كافيـة
- توسـيع الرقابـة علـى القطـاع المالـي لشـمل جميـع مؤسسـات الإيـداع لتقليـل مخاطـر النظـام المالـي
- تحسـين الرقابـة المصرفيـة وممارسـات "اعـرف عميلـك" للحـد مـن المخاطـر الماليـة.

2. استعادة الإيرادات وتعزيز المالية العامة

❖ إعـادة تكامـل وإيـرادات الدولـة) مـن خلال:

- إلـزام المحافظـات بتحويـل الإيـرادات الضريبيـة والجمركيـة إلـى الخزانـة العامـة أولاً بـأول
- تحسـين الرقابـة علـى الموانـئ وتوحيـد الرسـوم
- تحديـث السياسـة الضريبيـة وتعظيـم الامتثـال الضريبـي
- تنفيـذ خطـة تعبئـة الإيـرادات قصيـرة الأجـل بمسـاعدة الصنـدوق

3. ترشيد الإنفاق وتقوية الإدارة المالية

❖ شـروط لإنفـاق أفضـل عبـر:

- التخطيـط المسـبق للميزانيـة والاستشـارة بيـن الجهـات الحكوميـة
- إعـادة توجيـه المـوارد إلـى الأولويـات الأساسـية
- حمايـة الخدمـات الأساسـية والمشـروعات الحيويـة
- خفـض دعـم الكهربـاء تدريجيـاً مـع حمايـة الطبقـات الأشـد احتياجًـا
- تعزيـز الرقابـة علـى النفقـات، الرقميـة والشـفافية فـي الإدارة الضريبيـة.

4. جذب التمويل الخارجي ومعالجة الديون

❖ صنـدوق النقـد شـدد علـى أهميـة جلـب تمويـل خارجـي إضافـي لدعـم اسـتقرار الميزانيـة وخدمـات الدولـة الأساسـية

■ تجاوز الخطوط الحمراء: الدين العام يتخطى 100% من الناتج المحلي.

■ قطاع الطاقة: تطوير الشبكة الكهربائية والتوجه للطاقة المتجددة.

■ رسالة للمانحين: أداة لتقييم الوضع وتسهيل التخطيط مع المجتمع الدولي.

❖ ضرورة انخراط اليمن في مفاوضات مع الدائنين الدوليين لإعادة هيكلة الديون، خاصة وأن نسبة الدين تجاوزت 100% من الناتج المحلي في 2025.

5. إصلاحات هيكلية طويلة المدى

❖ إصلاحات لتحسين أداء الاقتصاد على المدى المتوسط تشمل:

- تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص
- تحسين بيئة الأعمال والاستثمار لتشجيع القطاع الخاص وخلق فرص عمل
- تطوير قطاع الطاقة، بما في ذلك دعم الشبكة الكهربائية والطاقة المتجددة.

رابعا: خلاصة الوضع الاقتصادي

خلاصة صورة الوضع الاقتصادية في اليمن وفق تقييم الصندوق

1- اليمن يعاني من أزمة إنسانية حادة وضعف كبير في الاقتصاد الكلي بسبب الحرب

2- انكماش الناتج المحلي بنسبة ~27% خلال العقد الماضي، ارتفاع التضخم لمستويات عالية، وتراجع الاحتياطيات النقدية

3- انخفاض الإيرادات الحكومية وتوسع العجز في الحساب الجاري، مع اعتماد كبير على دعم خارجي مثل الدعم السعودي.

خامسا: التوصيات

ركزت توصيات الصندوق في مشاورات المادة الرابعة 2025 لليمن على الاتي:

- تحقيق استقرار مالي ونقدي،
- تعزيز الإيرادات وترشيد النفقات، (اصلاح الانفاق الحكومي)
- جذب التمويل الخارجي،
- تنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين الحوكمة والاقتصاد
- تحسين إدارة النقد الأجنبي وتعزيز الرقابة المالية
- دعم القطاعات الإنتاجية.

هذه التوصيات تعتبر مرجعاً فنياً غير ملزم لكن تُستخدم كأساس مهم للحكومة اليمنية والمجتمع الدولي لرسم سياسات الإصلاح الاقتصادي. ولم يبني عليها الصندوق اي قرارات بشأن اليمن.

لان هذه المادة الرابعة ليست قرضًا أو برنامج تمويل مباشر، وليست التزامًا قانونيًا تنفيذيًا على الدولة، ولا تفرض شروطًا مباشرة كما في برامج القروض (مثل اتفاق التسهيل الائتماني الممدد).

بل هي أداة تقييم ومشورة رسمية تساعد الدولة على تصحيح السياسات الاقتصادية والتخطيط المستقبلي، كما تساعد المانحين والمؤسسات الدولية على فهم الوضع في البلد بوضوح

من أدبيات ورش الرابطة الاقتصادية

■ د. محمد قاسم المفلحي
قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

مخاطر تعثر تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية:
المعوقات المحتملة وطرق الحد منها

الملخص التنفيذي

يواجه اليمن أزمة متعددة الأبعاد: انهيار اقتصادي (انكماش الناتج، تضخم جامح، ديون خانقة، واحتياطيات أجنبية منهكة) يقترن بأزمة إنسانية حادة (فقر مدقع، انعدام الأمن الغذائي، سوء تغذية الأطفال، ارتفاع وفيات الشباب، وتدهور التعليم). هذه المؤشرات تعكس حجم المعاناة اليومية للشعب اليمني وتؤكد الحاجة الملحة لإصلاحات هيكلية ومالية شاملة، بالإضافة إلى تدفقات مساعدات إنسانية مستدامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية وتحسين مستوى الحياة

في ظل هذه الظروف أطلق مجلس القيادة الرئاسي بالتنسيق مع الحكومة اليمنية قرار رقم (11) لعام 2025 بالموافقة على خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، تستهدف استعادة الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وضبط الإنفاق العام، وتحسين بيئة الأعمال. إلا أن تنفيذ هذه الخطة محفوف بمخاطر عدة من غياب الاستقرار السياسي وضعف القدرات المؤسسية إلى نقص التمويل الخارجي والضغوط الاجتماعية، فضلاً عن عرقلة المتنفذين وعدم توريد موارد الدولة إلى حساب الخزانة العامة

تقدم الورقة تحليلاً وصفياً علمياً مدعوماً بأحدث بيانات صندوق النقد الدولي (2025) والبنك الدولي (2025) وتقارير البنك المركزي اليمني، وتحدد العوامل المسببة للمخاطر وتقيم تأثيرها على مسار الإصلاح، مع اقتراح آليات تنفيذية تشمل إجراءات صارمة ورادعة ضد المخالفين والمعرقلين لتنفيذ قرار الإصلاحات الاقتصادية، وإنشاء نظام تحصيل مركزي، وإطار حوكمة شامل يضمن الشفافية والمساءلة. وتشير النتائج الأولية إلى أن التزام الحكومة بتنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لعام 2025 بشأن الموافقة على خطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، المتماشي مع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من شأنه تعزيز الثقة الدولية وزيادة فرص الحصول على تمويل خارجي مستدام

المقدمة:

اندلاع الحرب في عام 2015 خلّف آثاراً مدمرة على الاقتصاد والمنظومة الاجتماعية في اليمن. خلال فترة الحرب (2015-2020) شهد الاقتصاد اختلالاً نقدياً حاداً: فقد بلغ متوسط الانكماش السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي -8.95 %، بينما نما المعروض النقدي بمتوسط سنوي بلغ 14.91%. وفي نفس الفترة ارتفع المتوسط السنوي لمعدل التضخم إلى 22.74%. هذا التباين الصارخ بين نمو النقد بشكل كبير جدا في ظل بطء النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤكد الحاجة الملحة لمواءمة السياسات النقدية مع معدلات الإنتاج لتحقيق الاستقرار النقدي والحد من الضغوط التضخمية

بعد أعوام من الانقطاع والصراع المستمر، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5% في عام 2024 (بعد تراجع 2% في العام السابق)، ولا يتوقع أن يتجاوز نموّه 1.5% بحلول نهاية 2025 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. وفي الوقت نفسه ارتفع معدل التضخم إلى حوالي 33.9% (مقارنة بـ 0.9% في 2023) ومن المتوقع أن يستقر عند نحو 20.4% في 2025.

كما تضخم الدين العام المحلي إلى 7,044 مليار ريال (93.5% منه من الاقتراض المباشر من البنك المركزي)، وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجية انخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية عام 2024 بمقدار 111.72 مليون دولار وبنسبة 9.7% لتسجل ما قيمته 1,042 مليون دولار، مع عجز في الميزان الكلي للمدفوعات قدره 774 مليون دولار (4.1% من الناتج المحلي الإجمالي). إضافة إلى ذلك، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني في عام 2024 نحو 1,841.60 ريال لكل دولار، مقابل 1,378 ريال لكل دولار في عام 2023. علما بأن سعر الصرف تجاوز 2800 ريال لكل دولار في منتصف العام الحالي، وذلك قبل تدخل الحكومة والبنك المركزي لتصحيح العديد من الاختلالات المالية والنقدية التي ساهمت بشكل كبير في تعافي قيمة العملة الوطنية مؤخرا، وقد أدت الاضطرابات الحادة في أسعار الصرف الناجمة أساساً عن تراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتوقف صادرات النفط بسبب الهجمات الحوثية على الموانئ إلى تفاقم الضغوط على الاقتصاد اليمني وتآكل القوة الشرائية للمواطنين

هذه التطورات الاقتصادية الحادة تأتي وسط أزمة إنسانية متفاقمة: منذ عام 2015 إلى عام 2023 انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 54%، مما دفع أكثر من نصف السكان (حوالي 17.4 مليون شخص) إلى انعدام الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن يعاني نحو 2.7 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، منهم 600 ألف حالة شديدة الخطورة (يونيسيف 2022).

كما ارتفع معدل وفيات الشباب (15-24 سنة) إلى 21.5 لكل 1,000 نسمة، مقارنة بـ 12.5 في 2014، وهو أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي. وعلى صعيد التعليم، يتوقع أن يكمل الطفل الملتحق بالمدرسة في سن الرابعة 8.1 سنة فقط من الدراسة (ما يعادل 4.2 سنة من التعلم الفعلي)، وهو أدنى مستوى عالمياً. وقد تراجع مؤشر التنمية البشرية لليمن إلى المرتبة 186 من أصل 191 دولة عام 2022م، مما يعكس حجم المعاناة التي تتعرض لها اليمن في جميع المجالات

إن انهيار النظام الصحي وتدهور التعليم يؤكدان أن اليمن يواجه أزمة متعددة الأبعاد، حيث تتقاطع الفقر المدقع، سوء التغذية، ارتفاع وفيات الشباب، وتدني مستوى التعليم، لتشكل عبئاً ثقيلاً على مستقبل البلاد

■ تدهور التعليم والصحة يقلل من جاذبية اليمن للاستثمارات الخارجية

ملخص قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنة 2025

يهدف القرار إلى إعادة هيكلة منظومة الإيرادات والمصروفات الحكومية لتحقيق الشفافية والحد من الفساد

❖ أولاً: تلتزم جميع الجهات الحكومية بما فيها المحافظات والمؤسسات المركزية بإيداع كافة الإيرادات المركزية (ضرائب، رسوم جمركية، عوائد النفط والغاز وغيرها) في حساب الحكومة العام لدى البنك المركزي اليمني وفروعه بالمحافظات، مع منع أي تجنيب أو صرف خارج النظام المصرفي الرسمي

❖ ثانياً: يُحظر على المحافظين التدخل في عمل المنافذ الجمركية، سواء بمنح تخفيضات أو إعفاءات غير قانونية، وتخضع جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية للإجراءات الجمركية الحكومية مباشرة تحت إشراف إجراءات المكتب الفني

❖ ثالثاً: يتم إلغاء جميع الرسوم والجبايات التي تفرضها المحافظات أو الوزارات دون سند قانوني، كما يتم تصفية كل الصناديق والمؤسسات المالية المستحدثة خارج الإطار القانوني وإعادة أصولها إلى الميزانية العامة.

❖ رابعاً: تخضع الميازين والطرق للرقابة المباشرة من صندوق صيانة الطرق، الذي يتولى الإشراف عليها وتنفيذ أعمال الصيانة اللازمة.

❖ خامساً: يتم إغلاق المنافذ البحرية غير القانونية (مثل قنا، الشحر، نشطون، رأس العارة وغيرها) لمنع التهريب وتسريب الإيرادات

❖ سادساً: تلتزم شركة النفط اليمنية والشركات المرتبطة بها بتوريد حصص الحكومة من مبيعات الغاز والمشتقات النفطية إلى حساب الحكومة العام بالبنك المركزي، كما تلتزم الشركات النفطية الأخرى (بترومسيلة، صافر) بتسليم إنتاجها إلى شركة النفط اليمنية التي تتولى تسويقه وتوريد عوائده

❖ سابعاً: يتم تحرير سعر الدولار الجمركي وفق الخطة المعتمدة من مجلس الوزراء، على أن يتم التنفيذ خلال أسبوعين من بدء عملية ضبط الإيرادات في المحافظات

❖ ثامناً: يتم إلغاء جميع نقاط التحصيل غير القانونية التي تجبي جبايات خارج النظام القانوني، وتُفعّل اللجنة العليا لمكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي لدعم جهود الرقابة

❖ وأخيراً: يُطلب من الجهات المعنية تقديم تقارير دورية كل أسبوعين عن مستوى تنفيذ كل بند، مع تحديد الجهات المقصرة وتغطية النفقات الأساسية (مرتبات، بعثات دبلوماسية، تشغيلية) وفقاً للموازنة العامة، وذلك لضمان التنفيذ الشامل والمتابعة الفعالة

توافق القرار مع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

يتوافق قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لعام 2025 تماماً مع التوصيات الاقتصادية التي قدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن الإصلاحات المطلوبة في اليمن. فقد أشار البنك الدولي إلى أن "أي إصلاح مالي يجب أن يقوم على توحيد الإيرادات الحكومية وتعزيز الرقابة على المنافذ الجمركية"، بينما شدد صندوق النقد الدولي على ضرورة "تحرير سعر صرف الدولار الجمركي وضمان تدفق جميع الإيرادات إلى حساب الخزانة العامة". ويعكس هذا التوافق التزام الحكومة بتبني إطار إصلاحي يقوم على الشفافية والاستقرار المالي، وهو ما يحظى بدعم المؤسسات المالية الدولية

• أهمية تنفيذ القرار:

- استعادة الثقة الدولية: الشفافية في تدفق الإيرادات تفتح المجال أمام تدفقات تمويلية جديدة وبتكلفة أقل

- تحسين إدارة السيولة: توحيد الحسابات يسمح للبنك المركزي بإدارة سعر الصرف بشكل فعال، مما يحد من التضخم

- تعزيز المساءلة والشفافية: إلغاء الحسابات الخاصة يقلل من فرص الفساد ويزيد قدرة الأجهزة الرقمالية

- دعم التنمية المستدامة: توفر الإيرادات المركزية تمويلاً مستداماً للقطاعات الأساسية (الصحة، التعليم، البنية التحتية)

• تحليل المعوقات المحتملة:

1. غياب الاستقرار السياسي:

يستمر الانقسام بين الحكومة المعترف بها دولياً والجماعات المسلحة، ولا توجد رؤية واضحة أو توافق سياسي بين المكونات السياسية في الشرعية وكذلك بين الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين لإنهاء الحرب والاتفاق على حلول شاملة. هذا الفراغ في الرؤية يؤدي إلى تأخيرات متكررة في إقرار الموازنة العامة، ويخلق حالة من التقلب في قرارات البنك المركزي بشأن سعر الصرف والسياسة النقدية، كما يضر بمستوى الثقة لدى المستثمرين الأجانب والمؤسسات الدولية ويحد من فرص الحصول على تمويل خارجي واستثمارات مباشرة

2. ضعف القدرات المؤسسية:

تعاني الحكومة من مستوى متدنٍ في استخدام تكنولوجيا المعلومات والإدارة الإلكترونية، وتعاني من نقص واضح في الكوادر المؤهلة، لا سيما في وزارة المالية والإدارات الضريبية. يؤدي هذا النقص إلى انخفاض كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية مقارنة بالمعايير الإقليمية، ويزيد من حجم الإنفاق غير المراقب بسبب ضعف الرقابة والمتابعة

3. نقص التمويل الخارجي:

لم يتم صرف سوى جزء محدود من التعهدات المالية الخارجية التي قدمها المانحون والمنظمات الدولية. هذا الوضع يضع ضغطاً كبيراً على سعر الصرف ويزيد الاعتماد على التمويل بالعملة المحلية، الذي يكون عادةً أكثر تكلفة ويزيد من عبء خدمة الدين المحلي

> ■ التخبط في إقرار الموازنة وقرارات البنك المركزي يزعزع ثقة المستثمرين الدوليين

4. الضغوط الاجتماعية:

تعيش نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر وتواجه انعدام الأمن الغذائي بشكل واسع. تؤدي هذه الظروف إلى تزايد مطالبات الدعم الحكومي وزيادة احتمالية اندلاع احتجاجات اجتماعية، مما قد يعيق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة

5. ضعف الثقة في القطاع المصرفي:

شهدت الودائع المصرفية تراجعاً ملحوظاً منذ بداية النزاع، كما ارتفع معدل القروض المتعثرة بشكل كبير. يؤدي هذا الوضع إلى تقلص دور الوساطة المالية وارتفاع تكلفة التمويل للقطاع الخاص، مما يعيق نمو الأعمال والاستثمار المحلي

6. الفساد وإساءة استخدام الإيرادات:

يعد الفساد من أبرز المعوقات التي تعيق جهود الإصلاح. تشير التقارير الدولية إلى انتشار ممارسات مثل

تحويل الإيرادات الضريبية والجمركية إلى حسابات خارج حساب الحكومة العام، وفرض رسوم غير قانونية، والتعاقدات المشبوهة. يؤدي ذلك إلى انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية المتوقعة، ويقوض الثقة في المؤسسات العامة، كما يحد من قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية

7. عدم إيداع موارد الدولة في حساب الحكومة لدى البنك المركزي:

تقوم العديد من الجهات الحكومية والمحافظات بإيداع الإيرادات في حسابات خاصة خارج حساب الحكومة العام في البنك المركزي. يؤدي هذا التصرف إلى فقدان الشفافية، ويزيد من مخاطر الفساد، ويقلل من قدرة البنك المركزي على إدارة سعر الصرف واحتياطيات العملة الأجنبية بشكل فعال

• مخاطر عدم تنفيذ القرار:

- استمرار انهيار الاقتصاد:

استمرار تحويل الإيرادات خارج حساب الخزانة العامة سيؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية وتدهور الخدمات الأساسية

- فقدان الثقة الدولية:

رفض تنفيذ القرار سيؤدي إلى فقدان الدعم الدولي ويقلل من فرص الحصول على تمويل خارجي.

- تفاقم الفساد:

عدم توحيد الحسابات سيزيد من الفساد والنهب المنظم لموارد الدولة

- انهيار العملة الوطنية:

عدم السيطرة على الإيرادات سيؤدي إلى استمرار انخفاض قيمة العملة المحلية وتفاقم التضخم.

- عجز الدولة عن توفير الرواتب:

عدم تنفيذ القرار سيؤدي إلى استمرار تأخر دفع الرواتب للموظفين، مما يزيد من معاناة الأسر اليمنية.

- انهيار الخدمات الأساسية:

نقص التمويل سيؤدي إلى تدهور الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات العامة الأخرى، مما يؤثر سلبًا على حياة المواطنين

■ استمرار التوريد خارج الخزانة يعني بقاء الدولة بلا موارد، مما يشرعن الفساد ونهب للمال العام

مقترح زمني لتنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية والمالية (2025-2028 وما بعد)

المرحلة الأولى:

الاستقرار العاجل (3-5 أشهر - 1 نوفمبر 2025 - 31 مارس 2026)

- إصدار قرار بإقالة كل من يحول إيرادات خارج حساب الخزانة العامة لدى البنك المركزي، مع فرض عقوبات رادعة
- إطلاق منصة "إيرادات اليمن" للربط الإلكتروني لكافة موارد الدولة وإدارتها بشكل فوري

- تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والتهريب الجمركي
- إنشاء لجنة متابعة مشتركة بين الحكومة والشركاء الدوليين
- مراجعة شاملة للموازنة العامة
- إغلاق المنافذ البحرية غير القانونية
- توحيد سعر الصرف وتحرير سعر الدولار الجمركي
- تعزيز الاستقرار النقدي والمالي من خلال سياسات نقدية ومالية متوازنة

- إجراء مسح وظيفي شامل للقضاء على الازدواج الوظيفي

المرحلة الثانية: التعافي الاقتصادي (12 شهر - 1 يناير 2026 - 31 مارس 2027)

- توسيع قاعدة الضرائب وتحديث نظام الجمارك
- تقديم حوافز ضريبية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي

- تطوير البنية التحتية الأساسية (الكهرباء، المياه، الطرق)
- تطوير قطاع النفط والغاز لزيادة الإيرادات العامة وتحسين الإنتاج

المرحلة الثالثة: الإصلاحات الهيكلية (19 شهر - 1 أبريل 2027 - 31 أكتوبر 2028)

- إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية وفق معايير حديثة
- تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الحوكمة والشفافية
- تطوير البنية التحتية الأساسية (النقل، الاتصالات، المطارات، الموانئ)

- نشر تقارير دورية عن الإيرادات والنفقات على موقع وزارة المالية وإجراء مراجعات سنوية من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

المرحلة الرابعة: الاستدامة والتنمية (من 1 نوفمبر 2028 فصاعداً)

- زيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، السياحة، النفط والغاز)

- توسيع شبكات الحماية الاجتماعية
- تحقيق التنمية المستدامة والشاملة

الخاتمة:

إن تنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنة 2025 يمثل الخطوة الأساسية نحو استعادة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الشفافية المالية في اليمن. إلا أن نجاح هذا القرار يتوقف على التغلب على مجموعة من المعوقات السياسية والمؤسسية والمالية والاجتماعية والأمنية. لذلك، فإن تبني استراتيجية متكاملة تجمع بين الإصلاحات الهيكلية ودعم المؤسسات وتعزيز الأمن وتحقيق التوافق السياسي هو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في البلاد

استنتاجات:

1. يؤدي عدم توحيد الإيرادات وتحويلها إلى حسابات خارج حساب الحكومة العام إلى تآكل الثقة الدولية وزيادة تكاليف الاقتراض
2. ضرورة إجراءات صارمة وسريعة لردع المستفيدين من الوضع الراهن وضمان تدفق الموارد إلى الخزانة العامة
3. التكامل بين الحوكمة والشفافية أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

4. ضرورة مواءمة السياسات النقدية مع الإصلاحات المالية: يؤدي استمرار التضخم المرتفع وانخفاض قيمة العملة إلى تآكل القدرة الشرائية ويزيد من الضغط على ميزان المدفوعات. لذلك يجب أن تقترن جهود توحيد الإيرادات بسياسة نقدية أكثر انضباطاً (مثل تحديد سعر صرف واقعي وإدارة احتياطيات العملة) لتجنب التضخم المستورد وتعزيز استقرار الأسعار

5. دور التحول الرقمي في الحد من التسرب الإيرادي: أثبتت التجارب الدولية أن تطبيق أنظمة

تحصيل إلكترونية متكاملة (مثل منصة "إيرادات اليمن") يقلل من فرص التلاعب والتحويل غير القانوني للأموال. إن بناء بنية تحتية رقمية قوية وإجراء تدريب متخصص للموظفين سيساهم بشكل كبير في زيادة نسبة الإيرادات المحصلة وتقليل الفاقد الضريبي ويحد من الفساد المالي

6. أهمية التعاون الإقليمي والدولي المستدام: إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية في اليمن يعتمد ليس فقط على الإجراءات الداخلية بل أيضاً على استقرار البيئة الإقليمية وتدفق المساعدات الإنسانية والتمويل التنموي. التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية يمكن أن يوفر السيولة اللازمة لدعم برامج الحماية الاجتماعية ويخفف من الضغوط الاجتماعية التي قد تهدد استمرارية الإصلاح

توصيات:

1. تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن مجلس القيادة الرئاسي، وزارة المالية، البنك المركزي، والشركاء الدوليين، لمتابعة تنفيذ القرار رقم (11) لسنة 2025.

2. تنفيذ جميع القرارات بشكل متكامل ودقيق دون تجزئة أو تأجيل؛ يجب أن تكون كل إجراءات الإصلاح جزءاً من خارطة طريق واحدة

3. تطبيق عقوبات صارمة ورادعة على كل من يعطل تنفيذ القرارات، بما في ذلك الإقالة الفورية واسترداد الأموال المختلسة

4. إلغاء المحاصصة في التعيينات والاعتماد على الكفاءة والخبرة؛ وضع معايير واضحة للتوظيف والترقية في المناصب القيادية

5. تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بإنشاء فرق تفتيش

مفاجئة في المنافذ الجمركية والمحافظات، مع صلاحية تجميد الحسابات المشبوهة فوراً

6. إنشاء نظام تحصيل مركزي يلزم جميع الجهات بإيداع الإيرادات مباشرة في حساب الخزانة العامة لدى البنك المركزي، مع ربط كل عملية بنظام التتبع الإلكتروني

7. إقالة مسؤولي الجهات أو المؤسسات التي تتخلف عن توريد الإيرادات في الموعد المحدد، مع إيقاف الصلاحيات المالية للمحافظ أو الوزير المخالف وإحالته إلى نيابة الأموال العامة

8. تعزيز الشفافية المالية من خلال نشر تقارير دورية عن الإيرادات والنفقات على موقع وزارة المالية، وإجراء مراجعات سنوية من قبل الجهاز المركزي للمحاسبة

9. معالجة مشكلة الازدواج الوظيفي والكشوفات الوهمية في الملفين المدني والعسكري، لتخفيف الضغط على الموارد المالية والموازنة العامة للدولة

10. ترشيد الإنفاق الحكومي غير الضروري وتقليص السلك الدبلوماسي إلى أقصى حد ممكن، لتخفيف الضغط على الموارد المالية وسعر الصرف الأجنبي

11. إيقاف جميع رواتب الموظفين والوزراء والمسؤولين الذين لا يتواجدون داخل البلد، على أن يستلموا رواتبهم بالعملة المحلية وفقاً لدرجتهم الوظيفية عند عودتهم للوطن، ومن لم يعود يتم استبداله

12. فرض عقوبات صارمة ورادعة على كل من يعمل على عرقلة الإصلاحات المالية والنقدية أو افتعال أزمات السيولة بهدف إرباك الحكومة وعرقلة جهود الإصلاح

13. إيقاف رواتب الإعاشة في الخارج والتي تكلف الدولة مبالغ باهظة، على أن يستلم الموظف راتبه بالعملة المحلية وفقاً لدرجته الوظيفية عند عودته للوطن

قائمة المراجع:

1. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، التطورات النقدية والمالية، عدن، اليمن، تقرير شهري يونيو 2025.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، العدد 44 ، 2024.
3. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، صنعاء، اليمن، التقرير السنوي 2015.
4. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، عدن، اليمن، التقرير السنوي 2020.
5. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، عدن، اليمن، التقرير السنوي 2023
6. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، عدن، اليمن، التقرير السنوي 2024.
7. صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة، اليمن، أكتوبر 2025.
8. البنك الدولي، التحديث الاقتصادي لليمن، 2025.
9. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 20، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكلية، اليمن، نوفمبر 2016.
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية — اليمن، 2024—2025.
11. Mohammed Qasim Almaflehi, PhD Thesis, The Impact of Money Supply on Inflation: An Analytical Study of the Yemeni Economy (2000-2020), B.A.M. University, Department of Economics, India, January 2025.
12. Arjune, D., & Al-Maflehi, M. Q. Analyzing the Sources of Financing the State÷s General Budget Deficit-A Case Study of Yemen. International Journal of Advance and Applied Research, 13, Vol.2Issue, (2023), 12-17.
13. Al-Maflehi, Mohammed Qasem & Arjune, D. Analysis of the inflationary gap in the Yemeni economy according to the monetary stability coefficient criterion. Journal of Research and Development, 17(20), 124.
14. قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنة 2025 بشأن خطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.
15. المرصد الاقتصادي لليمن، التعامل مع الصعوبات المتنامية والتشرذم المتزايد، مجموعة البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2024.

■ د. محمد أحمد السليمي
المدير التنفيذي لشركة طيبات عدن للتجارة

آليات التسعير في الأسواق اليمنية والمعوقات الاقتصادية في ظل الإصلاحات

■ أدت الظروف السياسية إلى زيادة "كلفة الوصول إلى السوق"، حيث ساهمت الجبايات وتعدد المنافذ في تفاوت الأسعار بشكل حاد بين المحافظات، مما جعل السلعة الواحدة تُباع بأسعار مختلفة جذرياً في مناطق متقاربة جغرافياً.

المقدّمة:

تُعد قضية التسعير في الأسواق اليمنية من أبرز القضايا الاقتصادية التي تمس حياة المواطن اليومية وتعكس في الوقت ذاته طبيعة التحديات البنيوية التي تواجه الاقتصاد الوطني في ظل ظروف استثنائية ومعقدة فقد شهدت الأسواق اليمنية خلال السنوات الأخيرة اختلالات واسعة في آليات التسعير نتيجة تدهور قيمة العملة الوطنية وتقلبات سعر الصرف وتعدد السلطات النقدية إلى جانب تراجع النشاط الإنتاجي المحلي وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين

كما أسهمت العوامل السياسية والأمنية في زيادة اضطراب حركة التجارة والتوريد ما أدى إلى تفاوت كبير في مستويات الأسعار بين مختلف المناطق

وخلال الشهرين الأخيرين بدأت الحكومة والبنك المركزي باتخاذ إصلاحات نقدية وإدارية تهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي والحد من التدهور في القوة الشرائية الأمر الذي يستدعي تقييمًا موضوعيًا لمدى فاعلية هذه الإصلاحات وانعكاسها على آليات التسعير القائمة وعلى مسار الأداء الاقتصادي العام في البلاد

أولًا: آليات التسعير في الأسواق اليمنية

تعتمد عملية التسعير في الأسواق اليمنية على مجموعة من العوامل

المتداخلة والمترابطة يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة مستويات رئيسية: العوامل النقدية والعوامل السوقية والعوامل الاجتماعية والسلوكية وتشكّل هذه المحددات الإطار العام الذي تتحرك في نطاقه الأسعار وتتأثر به بشكل مباشر أو غير مباشر تبعًا للظروف الاقتصادية السائدة

1. العوامل النقدية

• سعر الصرف: يُعد العامل الحاسم في تحديد أسعار السلع خصوصًا المستوردة منها إذ تؤدي تقلبات الريال اليمني أمام العملات الأجنبية إلى تغير مستمر في كلفة الاستيراد والبيع

• توفر السيولة النقدية: زيادة الكتلة النقدية دون غطاء إنتاجي حقيقي تتسبب في ارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي إلى زيادة الأسعار حتى في السلع المحلية

• سياسات البنك المركزي: مثل تنظيم ضخ العملة وتقييد التداول النقدي والمزادات الرسمية لبيع العملة الأجنبية وهي عوامل تؤثر مباشرة في استقرار السوق وسلوك التسعير

• الفروقات المناطقية: نتيجة لوجود أكثر من سلطة نقدية (في صنعاء وعدن) تتعدد أسعار الصرف ويحدث تفاوت واضح في مستويات الأسعار بين المحافظات

2. العوامل السوقية

• الاحتكار التجاري: سيطرة عدد محدود من كبار التجار والموردين على عمليات الاستيراد والتوزيع للسلع الأساسية ما يؤدي إلى ضعف المنافسة ورفع الأسعار بصورة غير مبررة

• تكاليف النقل والطاقة: ارتفاع أسعار الوقود والنقل والتأمين نتيجة تدهور البنية التحتية والأوضاع الأمنية ينعكس على كلفة البيع النهائي للمستهلك

• ضعف الرقابة الحكومية: قصور أجهزة الضبط الاقتصادي وغياب آليات فاعلة للرقابة السعرية يسهم في التلاعب بالأسعار وهوامش الربح

• تعدد حلقات الوساطة التجارية: يؤدي إلى تضاعف الأسعار بين نقطة الاستيراد والنقطة النهائية للبيع ما يزيد العبء على المستهلك النهائي

3. العوامل الاجتماعية والسلوكية

• غياب الشفافية السعرية: عدم التزام بعض التجار بالإفصاح عن الأسعار الحقيقية أو توضيح هوامش الربح للمستهلكين

• تغير أنماط الطلب والاستهلاك: نتيجة حالة عدم اليقين الاقتصادي يميل المستهلكون إلى تخزين السلع أو شراء كميات إضافية خشية ارتفاع الأسعار مما يخلق ضغطًا مصطنعًا على الطلب

• تفاوت القدرة الشرائية: تراجع الأجور وارتفاع معدلات البطالة والفقر يدفع المستهلكين نحو السلع الأرخص أو الأقل جودة ما يؤدي إلى خلل في التوازن بين العرض والطلب

• ضعف الوعي الاقتصادي: نقص الثقافة الشرائية والاقتصادية لدى شريحة واسعة من المستهلكين يسهم في تقبّل الأسعار المرتفعة دون مساءلة أو رقابة مجتمعية فعالة

ثانياً: الإصلاحات النقدية الأخيرة وتأثيرها على الأسعار

شهدت الفترة الأخيرة تنفيذ عدد من الإصلاحات والإجراءات النقدية والإدارية التي سعت إلى تحقيق توازن نسبي في الأسواق وتعزيز استقرار العملة الوطنية. وقد جاءت هذه الإصلاحات استجابة للتحديات الناتجة عن تدهور سعر الصرف وتعدد السلطات النقدية واتساع الفجوة بين السوق الرسمية والموازية

ومن أبرز هذه الإجراءات:

1. إعادة هيكلة النظام المصرفي وتشديد الرقابة على تداول العملة المحلية والأجنبية بهدف الحد من المضاربات وتحسين كفاءة الجهاز المصرفي

2. إطلاق مزادات بيع العملة الأجنبية عبر البنك المركزي بعدن لتوفير النقد الأجنبي للمستوردين بآلية شفافة ومراقبة تقلل من ضغوط السوق السوداء

3. فرض رقابة مشددة على شركات الصرافة وتنظيم تراخيصها للحد من التعاملات غير القانونية والتلاعب بأسعار الصرف

4. تقييد حركة الكتلة النقدية القديمة والجديدة بين المناطق المختلفة بغرض الحد من التلاعب النقدي وضمان وحدة السياسة المالية

5. محاولات توحيد سعر الصرف وتقليص الفجوة بين الأسعار الرسمية والموازية ضمن جهود لتحقيق استقرار نقدي على المدى المتوسط

6. التحكم في العجز المالي عبر تحسين تحصيل الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق وتقليل الاعتماد على التمويل بالعجز

ورغم أهمية هذه الإجراءات وما تعكسه من توجهات إصلاحية إيجابية إلا أن انعكاسها على الأسعار لا يزال محدودًا ومتفاوتًا بين المحافظات

■ أطلقت الحكومة إصلاحات نقدية شملت مزادات العملة، وتفتيش شركات الصرافة، وترشيد الإنفاق لضبط سعر الصرف.

فقد أسهمت الإصلاحات في تحسين مؤقت لقيمة الريال اليمني في بعض المناطق لكنها لم تُترجم إلى انخفاض ملموس في أسعار السلع الأساسية وذلك لأسباب متعددة من أبرزها:

- استمرار ارتفاع تكاليف النقل والطاقة والاستيراد
- ضعف السيطرة على الأسواق الموازية للعملة الأجنبية
- انعدام التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية
- بقاء الثقة العامة بالعملة الوطنية منخفضة مما يدفع كثيرًا من التجار إلى تسعير السلع بالدولار أو الريال السعودي لتفادي مخاطر تقلب سعر الصرف

وبالتالي يمكن القول إن الإصلاحات النقدية الأخيرة تمثل خطوة ضرورية لكنها غير كافية لتحقيق استقرار شامل في الأسعار ما لم تُدعَم بإصلاحات اقتصادية وإنتاجية وهيكلية متكاملة تعالج جذور المشكلة لا مظاهرها فقط

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية المؤثرة في آليات التسعير

تواجه عملية ضبط الأسعار وتفعيل الإصلاحات النقدية في اليمن مجموعة من المعوقات الاقتصادية والهيكلية التي تحد من فعاليتها وتضعف أثرها في استقرار الأسواق. ويمكن تلخيص أبرز هذه المعوقات فيما يلي:

1. الانقسام المالي والنقدي بين المناطق:

يؤدي وجود سلطتين نقديتين إلى تباين في الأنظمة المصرفية وأسعار الصرف والتداول النقدي مما يخلق بيئة اقتصادية مزدوجة تزيد من صعوبة تطبيق سياسة نقدية موحدة

2. ضعف البنية المؤسسية والرقابية:

تعاني مؤسسات الدولة الاقتصادية من ضعف في القدرات الفنية والتنظيمية وغياب التنسيق الفاعل بين الوزارات المعنية ما يحد من قدرتها على مراقبة الأسواق وضبط الأسعار

3. الاعتماد المفرط على الواردات:

نتيجة تراجع الإنتاج المحلي في القطاعات الزراعية والصناعية أصبحت الأسواق اليمنية تعتمد بدرجة كبيرة على السلع المستوردة ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الصرف وتكاليف الشحن العالمية

4. ارتفاع تكاليف النقل والطاقة والتأمين:

ضعف البنية التحتية اللوجستية وارتفاع أسعار الوقود والنقل والتأمين يزيد من كلفة السلع ويؤدي إلى تفاوت كبير في الأسعار بين المحافظات والمناطق

5. غياب قاعدة بيانات اقتصادية دقيقة:

تفتقر الجهات المعنية إلى نظام إحصائي متكامل يتيح تحديد هوامش الربح الحقيقية ومتابعة حركة الأسعار بشكل مستمر

> ■ ضعف القدرات الرقابية وغياب التنسيق بين الجهات الحكومية لضبط السوق

مما يعقّد مهمة الرقابة والتخطيط الاقتصادي

6. تأثير الاقتصاد غير الرسمي:

يهيمن الاقتصاد غير المنظم على نسبة كبيرة من النشاط التجاري خارج إطار الرقابة الحكومية والالتزامات الضريبية ما يُضعف قدرة الدولة على إدارة الأسواق والسيطرة على الأسعار

7. انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين:

أدّى تراجع الدخل الحقيقي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم إلى ضعف القوة الشرائية الأمر الذي انعكس على نمط الاستهلاك العام وقلّص الطلب على السلع ذات الجودة العالية

رابعاً: المقترحات والتوصيات

1. توحيد السياسة النقدية:

ضرورة التنسيق المؤسسي المباشر بين فروع البنك المركزي في مختلف المناطق لضمان استقرار سعر الصرف وتوحيد إدارة الكتلة النقدية بما يحدّ من الانقسام المالي القائم

2. إطلاق نظام وطني موحد لمتابعة الأسعار إلكترونيًا:

إنشاء منصة رقمية رسمية ترصد أسعار السلع الأساسية بشكل دوري وتُتيح للجهات الحكومية والمستهلكين الاطلاع على الأسعار المرجعية بما يعزز الشفافية والرقابة العامة

3. تشجيع وتحفيز الإنتاج المحلي:

دعم المشاريع الزراعية والصناعية الصغيرة والمتوسطة عبر الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التمويلية والفنية لتقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق الاكتفاء الجزئي في السلع الأساسية

4. تعزيز الشفافية والمساءلة في الأسواق:

ربط الفواتير التجارية والعمليات البيعية بأنظمة ضريبية إلكترونية ونشر تقارير دورية عن الأسعار وهوامش الربح للسلع الرئيسية بهدف تقليص فرص التلاعب والاحتكار

5. تفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الحكومية:

تحديث القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المستهلك والمنافسة التجارية وتمكين الأجهزة الرقابية من أداء مهامها بفعالية واستقلالية

6. توسيع نطاق الإصلاحات النقدية:

توجيه الإصلاحات لتشمل تحسين بيئة الأعمال وتبسيط إجراءات الاستثمار وتسهيل حركة رأس المال المشروع بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام

7. تطوير نظام بيانات اقتصادي موحد:

إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية متكاملة ومحدثة باستمرار تدعم صُنّاع القرار وتساعد في تحليل اتجاهات السوق وتحديد مستويات التسعير العادلة

8. نشر الوعي الاقتصادي والمجتمعي:

تنفيذ برامج توعية اقتصادية تستهدف المستهلكين والتجار على حد سواء لتعزيز ثقافة التعامل العادل وتشجيع الثقة والاستقرار في السوق المحلية

الخاتمة

إن تحقيق استقرار الأسعار في اليمن لا يُعد هدفًا اقتصاديًا فحسب بل يمثل ضرورة اجتماعية وتنموية تمس الأمن الغذائي ومستوى المعيشة والاستقرار العام للمجتمع

ويظل هذا الاستقرار مرهونًا بقدرة المؤسسات الاقتصادية والنقدية على التنسيق والشفافية وإعادة الثقة بالعملة الوطنية من خلال تبنّي سياسات متكاملة تجمع بين الإصلاحات النقدية المنضبطة والسياسات الاقتصادية التحفيزية

وتُظهر التجربة خلال الفترة الأخيرة أن الإصلاحات النقدية وحدها غير كافية ما لم تترافق مع إصلاحات هيكلية أوسع تشمل القطاع الإنتاجي والحوكمة المالية وتعزيز الشفافية التجارية

إن بناء اقتصاد يمني متوازن ومستقر يتطلب رؤية وطنية موحدة تتجاوز الانقسامات القائمة وتعمل على ربط الاستقرار النقدي بالتنمية المستدامة بما يضمن استقرار الأسواق وتحسين مستوى معيشة المواطنين واستعادة الثقة في الاقتصاد الوطني

■ فـارس النجـــار
مستشار اقتصادي - مكتب رئاسة الجمهورية

آليات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحديد أولوياتها في اليمن

الملخص التنفيذي

تدخل اليمن عام 2025 وهي في أخطر مرحلة اقتصادية منذ اندلاع الحرب، بعد أن فقدت الدولة أهم مواردها السيادية عقب توقف صادرات النفط بشكل كامل منذ أكتوبر 2022 إثر الهجمات الحوثية التي استهدفت منشآت الإنتاج في شبوة وحضرموت. وقد كانت هذه الصادرات تمثل أكثر من 80% من موارد الموازنة العامة ونحو 90% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية، بالإضافة إلى كونها المزوّد الثاني للنقد الأجنبي بعد حوالات المغتربين، وهو ما تعتمد عليه البلاد لتغطية فاتورة الاستيراد السنوية التي تتراوح بين 11 و14 مليار دولار. أدى توقف التصدير إلى صدمة مالية غير مسبوقة؛ إذ أعلنت الحكومة اليمنية أن الخسائر المباشرة تجاوزت 7.5 مليار دولار خلال الفترة من أكتوبر 2022 وحتى منتصف 2025، فيما تشير تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى فجوة سنوية تتراوح بين 4 و5 مليارات دولار بين الاحتياجات التمويلية لتغطية الواردات والموارد الخارجية المتاحة، وهو ما انعكس مباشرة على سعر الصرف، ومعدلات التضخم، والقدرة الشرائية للمواطن، وحدّ من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الحتمية، ويمثل عام 2024 ذروة الانهيار المالي؛ إذ أظهر التقرير السنوي للبنك المركزي تسجيل ارتفاع في إجمالي الإيرادات العامة إلى 2.065 تريليون ريال مقارنة بـ1.211 تريليون في 2023، غير أن نحو 70% من هذه الزيادة جاء من المنح الخارجية المقدّمة من الأشقاء، بينما ظل الأداء المحلي ضعيفًا؛ إذ ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 5.4% فقط، في حين انخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 6.1%، واستمرت الإيرادات النفطية عند مستوى صفر للعام الثاني على التوالي، وارتفع العرض النقدي (M2) بنسبة 17.9%. كما تراجعت الإيرادات الجمركية خلال الفترة (يناير—أكتوبر) مقارنة بالسنوات السابقة، نتيجة الجمارك الموازية التي فرضتها مليشيات الحوثي بنسبة 100% على السلع القادمة من المنافذ الحكومية، وتوسع الجبايات غير القانونية في المناطق المحررة، ما رفع تكلفة النقل بنسبة 20—30%

■ تحولات عام 2025: بوادر تحسن الإيرادات الجمركية وعودة الحركة التجارية للمنافذ الحكومية

■ القرار الرئاسي رقم (11): خريطة طريق لاستعادة السيادة المالية وتوحيد قنوات التوريد

■ مستقبل الإصلاح الاقتصادي: الرقمنة وضبط المنافذ كضرورة وجودية لاستدامة الدولة.

وأضعف تنافسية المنافذ التابعة للحكومة الشرعية

مع ذلك، شهد عام 2025 نقطة تحوّل مهمة؛ إذ أدى تراجع القدرة التشغيلية لميناء الحديدة بنسبة تقارب 40%، وإنشاء لجنة تنظيم وتمويل الواردات، وبدء تنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لعام 2025، إلى عودة جزء مهم من الحركة التجارية إلى المنافذ الحكومية وتحسن الامتثال الجمركي والضريبي، لترتفع الإيرادات الجمركية إلى نحو 544 مليار ريال خلال الفترة (يناير- أكتوبر 2025)، مسجلة أول تحسن منذ ثلاث سنوات. وتشير التقديرات إلى أن استكمال الإصلاحات، وتحرير الدولار الجمركي مع استثناء السلع الأساسية، وتوحيد قنوات التوريد إلى البنك المركزي، يمكن أن يرفع الحصيلة السنوية إلى نحو 1.2 تريليون ريال.وفي جانب النفقات، كشفت بيانات وزارة الخدمة المدنية عن واحد من أكبر الاختلالات الهيكلية في المالية العامة؛ إذ يظهر أن 87 ألف موظف مدني و252 ألف عسكري وأمني تجاوزوا أحد الأجلين وما زالوا على كشوفات الرواتب، بتكلفة سنوية تصل إلى 454 مليار ريال، إضافة إلى وجود ما بين 60 و72 ألف حالة ازدواج وظيفي مثبتة بالاسم، بكلفة سنوية تتراوح بين 120 و180 مليار ريال، فضلًا عن آلاف الكشوفات الوهمية في القطاع العسكري. وبذلك، فإن إجمالي الهدر الناتج عن عدم تفعيل التقاعد، والازدواج الوظيفي، والكشوفات الوهمية يتراوح بين 570 و630 مليار ريال سنويًا، وهو ما يعادل قرابة نصف فاتورة الأجور، ويؤكد أن إصلاح منظومة الأجور بات ضرورة وجودية لا خيارًا ثانويًا

وفي هذا السياق، جاءت خطة الإصلاحات الاقتصادية وقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) كمنعطف رئيسي في مسار استعادة الدولة، من خلال توحيد قنوات التوريد إلى البنك المركزي، وإغلاق الحسابات الحكومية غير القانونية، وإلغاء الرسوم المحلية غير النظامية، وضبط المنافذ ومنع تدخل السلطات المحلية، وتعزيز الامتثال والرقابة المركزية، وتفعيل لجنة تنظيم وتمويل الواردات لضبط حركة التجارة والطلب على النقد الأجنبي. وتقدّم هذه الورقة خطة تنفيذية متدرجة بأربع مراحل زمنية، مدعومة بمصفوفة مؤشرات أداء (KPIs) وآلية لإنشاء وحدة متابعة الإصلاحات الاقتصادية لضمان التنفيذ الدقيق والاستدامة المؤسسية. وتخلص الورقة إلى أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية مرهون بإعادة بناء السيادة المالية للدولة، وتوحيد الإيرادات، وضبط المنافذ، وإنهاء الازدواج الوظيفي، ورقمنة الإدارة العامة، وتطبيق القرار (11) دون أي استثناءات

المحور الأول: مقدمة - السياق الاقتصادي والمالي في اليمن:

يمرّ الاقتصاد اليمني منذ عام 2015 بمرحلة هي الأكثر اضطرابًا وتعقيدًا في تاريخه الحديث، بفعل تراكم آثار الحرب على مؤسسات الدولة، وانهيار منظومة الإيرادات، وتراجع أدوات السياسة النقدية، وتعدد مراكز الجباية، وتآكل الثقة في المؤسسات الحكومية. وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها مع توقف صادرات النفط بشكل كامل منذ أكتوبر 2022، عقب الهجمات الحوثية على منشآت التصدير في شبوة وحضرموت، وهو ما أفقد الدولة مصدرها السيادي الأهم

كانت صادرات النفط تمثّل أكثر من 80% من موارد الموازنة العامة، ونحو 90% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية، كما أنها كانت المزوّد الرئيس للعملات الأجنبية اللازمة لتغطية الواردات. ومع توقف هذا المورد، أعلنت الحكومة اليمنية أن الخسائر المباشرة خلال الفترة (أكتوبر 2022 — يونيو 2025) تجاوزت 7.5 مليار دولار، وهو ما أدخل المالية العامة في صدمة حادة أفقدت الدولة قدرتها على إدارة التزاماتها الأساسية

وتشير تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن اليمن يستورد سنويًا ما بين 11 — 14 مليار دولار من الغذاء والوقود والدواء والمواد الخام، في حين لا تتجاوز الموارد الخارجية المتاحة (تحويلات — مساعدات — صادرات غير نفطية) 8 — 9 مليارات دولار، ما يعني وجود فجوة تمويلية سنوية تتراوح بين 4 — 5 مليارات دولار. وقد انعكست هذه الفجوة مباشرة على سعر الصرف، وارتفاع مستويات التضخم، وتسارع الضغوط المعيشية على المواطنين، وتراجع قدرة الدولة على التدخل في السوق

1.1 ملامح الأزمة في عام 2024 (خط الأساس قبل الإصلاحات)

يمثل العام 2024 نقطة الانهيار المالي الكامل وفق تقرير البنك المركزي اليمني، حيث سجّلت المؤشرات الاقتصادية:

- ارتفاع متوسط سعر الصرف بنسبة 33.6%
- انكماش الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.5%

- استمرار توقف الصادرات النفطية
- تراجع الإيرادات غير النفطية بنسبة 6.1%
- ارتفاع العرض النقدي (M2) بنسبة 17.9%

- هبوط الإيرادات الجمركية (يناير—أكتوبر) من 601 مليار في 2022 إلى 431 مليار في 2024

أما الإيرادات العامة فقد ارتفعت اسميًا إلى 2.065 تريليون ريال مقارنة بـ 1.211 تريليون في 2023، لكن هذه الزيادة كانت مضلِّلة؛ إذ شكّلت المنح الخارجية حوالي 70% من الزيادة، بينما تراجعت الإيرادات الحقيقية نتيجة ضعف القاعدة المحلية للموارد

1.2 أسباب التراجع والانهيار المالي (2022-2024)

❖ **الجبايات الحوثية الموازية (منذ يونيو 2022):**

فرضت مليشيات الحوثي رسومًا جمركية وضريبية بنسبة 100% على البضائع القادمة من المنافذ الحكومية، ما أدى إلى:

- انتقال آلاف التجار إلى الاستيراد عبر الحديدة
- انخفاض مباشر في الإيرادات الجمركية والضريبية للحكومة
- توسع اقتصاد موازٍ خارج النظام المالي
- تشوهات حادة في حركة التجارة بين المناطق

❖ **الجبايات غير القانونية داخل مناطق الحكومة الشرعية (رفع التكلفة 20—30%):**

شهدت المحافظات المحررة توسعًا في جبايات غير رسمية على الشاحنات والبضائع، ما تسبب في:

- ارتفاع تكلفة النقل 20 - 30%
- زيادة أسعار السلع النهائية 5 - 10%
- ضعف تنافسية المنافذ الحكومية
- توسع اقتصاد الظل والتحصيل غير الرسمي

❖ **تفكك المنظومة المالية وتعدد الحسابات خارج البنك المركزي:**

- أكثر من 80% من الجهات الحكومية كانت تمتلك حسابات في بنوك تجارية وشركات صرافة
- غياب التوريد المركزي
- توسع الإعفاءات غير القانونية
- نشوء "اقتصاد عام موازٍ" داخل مؤسسات الدولة

❖ **تضخم فاتورة الأجور بسبب الازدواج الوظيفي ومن بلغوا أحد الأجلين:**

إضافة إلى اختلالات الإيرادات، مثّل تضخم فاتورة الأجور أحد أكبر مصادر الضغط على المالية العامة خلال 2022—2024، حيث بلغت فاتورة الأجور 998 مليار ريال في 2024، بينما تُظهر التقديرات أن الكلفة الحقيقية " باحتساب المتأخرات " تتجاوز 1.1 تريليون ريال سنويًا

وبحسب بيانات وزارة الخدمة المدنية (عدن):

- 87 ألف مدني بلغوا أحد الأجلين
- 252 ألف عسكري وأمني بلغوا أحد الأجلين
- الكلفة السنوية لهذه الفئة 454 مليار ريال

كما كشفت المطابقة باستخدام الرقم الوطني عن وجود:

- 60 - 72 ألف حالة ازدواج وظيفي مثبتة بالأسماء
- موزعة بين ازدواج مدني-عسكري، وداخل الجهاز المدني، وداخل الأجهزة الأمنية والعسكرية
- الكلفة السنوية المقدرة= 120 - 180 مليار ريال

وتشير تقارير رسمية إلى وجود آلاف الكشوفات الوهمية داخل القطاع العسكري والأمني

وبذلك يصل إجمالي الهدر الناتج عن التقاعد غير المفعّل + الازدواج الوظيفي + الكشوفات الوهمية إلى ما بين 570 - 630 مليار ريال سنويًا وهو ما يجعل منظومة الأجور أحد أعقد التحديات أمام استعادة التوازن المالي للدولة

1.3 نقطة التحول في 2025:

مع بداية 2025، وبدء تنفيذ الإصلاحات، حدثت تحولات جوهرية:

- تحسن سعر الصرف بأكثر من 44%
- انخفاض القدرة التشغيلية لميناء الحديدة بـ 40%
- عودة النشاط التجاري إلى المنافذ الحكومية

- ارتفاع الإيرادات الجمركية في 2025 إلى 544 مليار ريال (يناير—أكتوبر)
- انخفاض المضاربة على العملة الأجنبية
- تزايد الامتثال للتوريد المركزي

1.4 خلاصة المحور الأول:

يمثل عام 2024 مرحلة الإنحدار ، بينما يمثل 2025 بداية استعادة الانضباط المؤسسي والمالي. وهذا ما يبرز أهمية استكمال الإصلاحات، وتطبيق القرار (11)، ومعالجة الازدواج الوظيفي، وتوحيد الإيرادات، كركائز لا غنى عنها لاستعادة الاستقرار

المحور الثاني: مراجعة الاختلالات في المالية العامة وآليات تحصيل وإدارة الموارد

يمثل هذا المحور مراجعة دقيقة لبنية المالية العامة خلال الفترة (2022—2024)، وهي الفترة التي سبقت بدء الإصلاحات في العام 2025. وقد شهدت هذه المرحلة اختلالات عميقة في هيكل الإيرادات والنفقات وآليات التوريد، نتيجة توقف صادرات النفط، وتعدد قنوات التوريد، وضعف الامتثال المالي من قبل السلطات المحلية، وانتشار الجبايات غير القانونية، وتضخم فاتورة الأجور، إضافة إلى توسع الحسابات الحكومية خارج البنك المركزي. وتشكل هذه الاختلالات "خط الأساس' الذي تشتغل عليه خطة الإصلاحات الاقتصادية والقرار (11) لعام 2025.

2.1 هيكل الإيرادات العامة (قبل الإصلاحات 2022-2024)

يُعدّ عام 2024 نقطة الأساس لتشخيص الاختلالات المالية التي سبقت انطلاق الإصلاحات الاقتصادية في عام 2025. وبعكس الانطباع الذي توحي به الأرقام الإجمالية، فإن الأداء المالي الفعلي كشف عن هشاشة بنيوية عميقة في هيكل الإيرادات، وتآكل مصادر التمويل المحلية، رغم الارتفاع الشكلي في إجمالي الإيرادات العامة

وقد جاء هذا الضعف الهيكلي نتيجة ثلاثة عوامل مركزية شكّلت جوهر الأزمة المالية:

أولًا: توقف صادرات النفط بالكامل منذ أكتوبر 2022، وهو ما أفقد الموازنة العامة مصدرها السيادي الأول، وحرَم الدولة من أكثر من 80% من مواردها النقدية، وعمّق فجوة التمويل الخارجي

ثانيًا: تعدد قنوات التوريد وتشتّت الموارد، حيث استمرت نسبة كبيرة من المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية في تحصيل الإيرادات خارج الإطار المالي الرسمي، سواء عبر حسابات في بنوك تجارية أو شركات صرافة، ما أدى إلى خروج جزء كبير من الإيرادات عن السيطرة المباشرة لوزارة المالية والبنك المركزي

ثالثًا: ضعف الامتثال المالي من قبل السلطات المحلية، التي احتجزت جزءًا مهمًا من الإيرادات داخل المحافظات بدلًا من توريدها إلى الحساب العام الموحد، وهو ما فاقم فجوة التمويل وأضعف قدرة الحكومة على إدارة النفقات الحتمية وعلى رأسها الأجور والخدمات الأساسية

هذه العوامل الثلاثة تُفسّر بصورة مباشرة لماذا تراجعت الإيرادات غير الضريبية، ولماذا لم

ينعكس الارتفاع الاسمي في إجمالي الإيرادات خلال 2024 على أي تحسن فعلي في الوضع المالي، خصوصًا أن نحو 70% من زيادة إيرادات 2024 جاءت من المنح الخارجية وليس من موارد الدولة الذاتية، وفق تقرير البنك المركزي لعام 2024.

2.1 هيكل الإيرادات العامة (2022-2024) - التشخيص المالي الحقيقي

رغم أن إجمالي الإيرادات العامة المسجلة في عام 2024 بلغ ت2.065 ريليون ريال مقارنة بـ 1.211 تريليون ريال في 2023، إلا أن هذه الزيادة كانت زيادة شكلية وليست حقيقية؛ إذ تُظهر بيانات البنك المركزي أن 70% من هذه الزيادة جاءت من المنح الخارجية، وليس من توسع في الموارد الذاتية للدولة

وعند تحليل الإيرادات المحلية الحقيقية يتضح وجود تراجع حاد في التركيبة الفعلية للموارد:

2.1.1 الإيرادات الضريبية

وفق تقرير البنك المركزي للعام 2024:

- ارتفعت الإيرادات الغير ضريبية بنسبة 5.4% فقط
  - ❖ وهي أقل من معدل التضخم وسعر الصرف، ما يجعل الارتفاع الحقيقي سالبًا
- انخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 6.1%
  - ❖ ما يعكس ضعف منظومة التحصيل، وغياب الامتثال، والتوسع في الحسابات خارج البنك المركزي

2.1.3 الإيرادات الجمركية (يناير-أكتوبر)

- 601 مليار ريال في 2022
- 497 مليار ريال في 2023
- 431 مليار ريال في 2024

هبوط بنسبة 28% خلال عامين فقط

ويرجع الانخفاض في الإيرادات العامة للدولة إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

أولًا: توقف صادرات النفط (80% من موارد الموازنة)

منذ أكتوبر 2022، فقدت الدولة أهم مصدر لتمويل النفقات والسيولة، ما انعكس على جميع بنود الإيرادات غير النفطية التي تعتمد على نشاط الاقتصاد وتدفق التجارة

ثانيًا: تعدد قنوات التوريد وتشتّت الموارد

حيث استمرت مؤسسات حكومية وسلطات محلية في التحصيل عبر حسابات خارج البنك المركزي (بنوك تجارية — شركات صرافة)، مما حرم الخزينة من مليارات الريالات سنويًا

ثالثًا: ضعف الامتثال المالي من قبل السلطات المحلية

العديد من المحافظات كانت تحتجز الإيرادات ولا توردها، أو تقوم بصرفها محليًا خارج إطار الموازنة

رابعًا: الجبايات الحوثية الموازية منذ يونيو 2022

فرض الحوثيون جمارك وضريبة بنسبة 100% على السلع القادمة من المنافذ الحكومية، مما أدى إلى:

- انتقال آلاف التجار للاستيراد عبر الحديدة
- تراجع إيرادات الشرعية
- توسع اقتصاد موازٍ خارج النظام المالي

خامسًا: الجبايات غير القانونية داخل المحافظات المحررة

- رفع تكلفة النقل بنسبة 20 - 30%، ما أدى إلى:
- زيادة أسعار السلع
- ضعف تنافسية المنافذ الحكومية
- تراجع التحصيل الجمركي والضريبي الحقيقي

2.2 هيكل النفقات العامة (2022—2024)

بلغت النفقات العامة:

- 2.85 تريليون ريال في 2023
- 2.697 تريليون ريال في 2024

ومعظمها يذهب إلى:

- فاتورة الأجور والمرتبات
- الالتزامات الحتمية
- النفقات التشغيلية
- الدعم

لكن تحليل النفقات يكشف عن اختلالات بنيوية عميقة

2.2.1 تضخم فاتورة الأجور - السبب المالي الأخطر

بلغت فاتورة الأجور في 2024:

- 998 مليار ريال (الصرف الفعلي)
- أكثر من 1.1 تريليون ريال الكلفة الحقيقية بعد احتساب المتأخرات والالتزامات المرحّلة

مصادر الهدر الكبرى في ملف الأجور (حسب بيانات وزارة الخدمة المدنية — عدن):

أولًا: فئة من بلغوا أحد الأجلين

- 87 ألف مدني
- 252 ألف عسكري وأمني
- الإجمالي: 339 ألف شخص

الكلفة السنوية 454 مليار ريال

ثانيًا: الازدواج الوظيفي

- 60 - 72 ألف حالة مثبتة بالأسماء

بتكلفة سنوية تتراوح بين:

120 — 180 مليار ريال

ثالثًا: الكشوفات الوهمية في القطاعين العسكري والأمني

- التقديرات تتراوح بين:

30 - 50 مليار ريال سنويًا

2.2.2. إجمالي الهدر المالي في ملف الأجور

بجمع عناصر الهدر الثلاثة:

- من بلغوا أحد الأجلين
- الازدواج الوظيفي
- الكشوفات الوهمية

فإن الهدر السنوي يتراوح بين:

604 — 684 مليار ريال سنويًا

وهو رقم يعادل:

- 55 - 62% من إجمالي فاتورة الأجور
- ربع الموازنة العامة للدولة تقريبًا

ما يجعل معالجة ملف الأجور أولوية إصلاحية لا يمكن تأجيلها

2.3 الإطار العام لخلل إدارة الموارد

يمكن تلخيص جذور الاختلالات في التالي:

- توقف الصادرات النفطية بشكل كامل
- ضعف الامتثال المالي وتعدد الحسابات خارج البنك المركزي
- ازدواج الجمارك بين الشرعية والحوثيين
- غياب حوكمة صناديق الدولة والهيئات الإيرادية
- انتشار الجبايات غير القانونية
- تضخم كتلة الأجور بسبب التقاعد غير المفعّل والازدواج والكشوفات الوهمية

هذه الاختلالات مجتمعة تمثل الخلفية التي نُسجت عليها الإصلاحات في 2025.

2.4 خلاصة المحور الثاني

يكشف هذا المحور أن الاختلالات المالية خلال 2022—2024 لم تكن نتيجة ظرف طارئ فقط، بل نتيجة تراكم اختلالات هيكلية في جانب الإيرادات والنفقات معًا. فقد أدى توقف صادرات النفط، وتعدد قنوات التوريد، وضعف الامتثال، والجبايات في كل من مناطق الشرعية ومليشيات الحوثي، إلى تراجع الموارد الحقيقية، واتساع الفجوة التمويلية، وارتفاع العجز، وتآكل قدرة الدولة على إدارة الاقتصاد

المحور الثالث: آلية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحييد الأولويات

يمثل القرار رقم (11) لعام 2025 حجر الأساس في إعادة بناء منظومة المالية العامة للدولة، بعد سنوات من الفوضى، وتعدد قنوات التوريد، وتراجع السيادة المالية. وبالنظر إلى حجم الاختلالات البنيوية في إدارة الموارد والنفقات، لم يعد يكفي طرح إصلاحات عامة؛ بل تبرز الحاجة إلى خطة تنفيذية دقيقة، محددة بالإجراءات، مرتبطة بجدول زمني، ومحمّلة بمهام واضحة للجهات الحكومية المختلفة، ومقاسة بمؤشرات أداء قابلة للمتابعة

وترتكز هذه الخطة على أربعة مسارات رئيسية:

3.1 المسار الأول: استعادة سيادة المالية العامة وتوحيد الإيرادات

يمثل هذا المسار الركيزة الأولى لتطبيق القرار (11)، من خلال توحيد كافة الموارد السيادية- الضريبية والجمركية وغير الضريبية- في الحساب العام للحكومة لدى البنك المركزي في عدن

#	الإجراء	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأثر المتوقع	مؤشرات الأداء (KPIs)
1	إغلاق جميع الحسابات الحكومية خارج البنك المركزي (بما في ذلك حسابات السلطات المحلية)	وزارة المالية - البنك المركزي- السلطات المحلية	0 - 2 أشهر	وقف التسرب المالي وزيادة الامتثال	عدد الحسابات المغلقة / نسبة التوريد المحقق
2	وقف الإعفاءات الجمركية والضريبية غير القانونية	وزارة المالية - مصلحة الجمارك - السلطات المحلية- لجنة تنظيم وتمويل الواردات	0 - 1 أشهر	زيادة صافي الإيرادات وتحسين العدالة الضريبية	نمو الإيرادات الضريبية والجمركية
3	تفعيل نظام التوريد اليومي الإلكتروني من المنافذ	وزارة المالية - مصلحة الجمارك - مصلحة الضرائب - البنك المركزي	0 - 6 أشهر	توحيد نقطة التحصيل وتقليل التلاعب	نسبة التوريد الإلكتروني من إجمالي الإيرادات
4	دمج الصناديق الإيرادية (السياحة - الشباب - الطرق...الخ) تحت إشراف وزارة المالية	وزارة المالية	0 - 3 أشهر	رفع كفاءة إدارة الأموال العامة	عدد الصناديق المحكومة ماليًا

3.2 المسار الثاني: إصلاح الجمارك وتنظيم حركة التجارة

يُعد تحرير الدولار الجمركي - بالتوازي مع إلغاء الجبايات غير القانونية - العامل الأكثر تأثيرًا في تحسين الموارد السيادية، حيث تشير النماذج التقديرية إلى إمكانية مضاعفة الإيرادات إلى 1.2 تريليون ريال سنويًا

#	الإجراء	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأثر المتوقع	مؤشرات الأداء (KPIs)
5	تحرير للدولار الجمركي مع بقاء السلع الأساسية عند مستواها السابق(معفية، 250 ريال للدولار)	الحكومة - المجلس الاقتصادي الجمارك	0 - 1 أشهر	زيادة الإيرادات دون أثر تضخمي	زيادة الإيرادات الجمركية بنسبة 100%
6	إلغاء الجبايات غير القانونية داخل المحافظات المحررة	وزارة الداخلية - وزارة الدفاع -وزارة النقل- المحافظون	0 - 3 أشهر	خفض تكلفة النقل 20 - 30% وتحسين الأسعار	انخفاض متوسط تكلفة النقل -20 30%
7	تعزيز كفاءة تحصيل الرسوم الجمركية والضريبية في المنافذ الحكومية	الجمارك - وزارة النقل - وزارة المالية- لجنة تنظيم وتمويل الواردات	3 - 6 أشهر	وقف التسرب إلى الحوثيين وزيادة التوريد	زيادة االايرادات الجمركية 20-30%

3.3 المسار الثالث: إصلاح منظومة الأجور والوظيفة العامة:

بعد أن كشفت المطابقة الرسمية وجود:

- 87 ألف مدني بلغوا أحد الأجلين
- 252 ألف عسكري وأمني
- 60 - 72 ألف حالة ازدواج وظيفي
- 454 مليار ريال كلفة المحالين للتقاعد
- 120 - 180 مليار ريال تكلفة الازدواج سنويًا
- 30 - 50 مليار ريال كشوفات وهمية

فإن إصلاح منظومة الأجور هو الشرط الأول لاستدامة المالية العامة

#	الإجراء	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأثر المتوقع	مؤشرات الأداء (KPIs)
8	إحالة من بلغوا أحد الأجلين إلى التقاعد على مراحل مع تحسين هيكل الأجور	الخدمة المدنية - وزارة المالية - الدفاع - الداخلية	6 - 12 شهرًا	توفير 454 مليار ريال سنويًا	انخفاض بند الرواتب 30-40%
9	إغلاق الازدواج الوظيفي عبر الرقم الوطني والربط الشبكي	الخدمة المدنية - المالية - الدفاع - الداخلية	0 - 3 أشهر	توفير 120-180 مليار	عدد حالات الازدواج المغلقة
10	مراجعة الكشوفات الوهمية في الجيش والأمن	الدفاع - الداخلية - الجهاز المركزي	0 - 6 أشهر	توفير 30 - 50 مليار	نتائج لجان المراجعة الميدانية

3.4 المسار الرابع: إصلاحات مؤسسية وهيكلية مكمّلة:

#	الإجراء	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأثر المتوقع	مؤشرات الأداء (KPIs)
11	رقمنة الدولة عبر نظام مالي موحد	وزارة المالية - البنك المركزي	0 - 12 شهرًا	تقليل الفساد ورفع الشفافية	نسبة المعاملات الرقمية
12	إعادة هيكلة الدعم الحكومي وترشيد النفقات التشغيلية	وزارة المالية	0 - 12 شهرًا	خفض الهدر وتوجيه الموارد لأولويات الدولة	نسبة خفض النفقات التشغيلية 20-30%
13	تحسين بيئة الأعمال والاستثمار	وزارة التجارة - وزارة التخطيط	6 - 12 شهرًا	جذب رؤوس الأموال وتحسين النمو	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال
14	حوكمة الصناديق السيادية والهيئات المستقلة	وزارة المالية - لجهاز المركزي	3 - 6 أشهر	رفع كفاءة إدارة المال العام	تقارير الالتزام المالي

3.5 خلاصة للفصل الثالث

تظهر الخطة أن نجاح القرار رقم (11) مرتبط بقدرة الحكومة على:

1. استعادة السيطرة على الموارد العامة
2. ألغاء الجبايات الغير قانونية
3. إصلاح الجمارك وتحرير الدولار الجمركي
4. إصلاح منظومة الأجور والازدواج الوظيفي
5. الرقمنة والحوكمة وتعزيز الشفافية

وتُظهر محاكاة الإيرادات أن تطبيق الخطة يمكن أن يرفع الموارد إلى:

- 1.2 تريليون ريال من الجمارك
- خفض الهدر الوظيفي 570 - 630 مليار ريال
- خفض النفقات التشغيلية بنسبة 20-30%
- تحسين سعر الصرف تدريجيًا
- تحقيق مزيد من التحسن في أسعار السلع والخدمات بحيث تزيد عن الوضع الحالي المقدر بتحسن 35%

المحور الرابع: إطار الحوكمة وإدارة الإصلاحات الاقتصادية ومكافحة الفساد

يمثل هذا المحور الإطار المؤسسي الذي يضمن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بصورة منهجية، شفافة، وقابلة للقياس. فنجاح القرار (11) لعام 2025 وجميع السياسات الاقتصادية المصاحبة له لا يتوقف على جودة الإجراءات وحدها، بل على قدرة الدولة على الرقابة والمتابعة والتنسيق والمساءلة، وهي العناصر التي تشكّل حجر الأساس في حوكمة الموارد العامة

4.1 مبادئ الحوكمة في مسار الإصلاح الاقتصادي

ترتكز حوكمة الإصلاحات على أربعة مبادئ رئيسية:

الشفافية:

— نشر البيانات المالية بصورة منتظمة

—الإفصاح عن أداء المنافذ والإيرادات

— توحيد قواعد البيانات وعدم إخفاء المعلومات على مستوى المحافظات والجهات الإيرادية

2. المساءلة

- إلزام الجهات برفع تقارير أداء دورية
- محاسبة الجهات غير الملتزمة بالتوريد أو بكشوفات غير صحيحة

- تحديد جهة عليا للمساءلة (مكتب الرئاسة + مجلس قيادة رئاسي)

3. الكفاءة

- تقليص الهدر في الأجور
- تحسين أداء المنافذ
- تقليل الكلفة الإدارية
- تسريع إجراءات المتابعة والربط الإلكتروني

4. الامتثال

- تطبيق قانون المالية العامة
- الالتزام بقانون السلطة المحلية
- احترام القرار رقم (11) دون استثناءات
- منع التدخلات السياسية أو المحلية في المنافذ والجمارك

4.2 الهيكل المؤسسي المقترح لحوكمة الإصلاحات

4.2.1 إنشاء "وحدة متابعة الإصلاحات الاقتصادية"

تجمع ممثلين عن الفريق الاقتصادي، الحكومة، مكتب رئاسة الجمهورية، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مجلس النواب، الهيئة العليا لمكافحة الفساد

أهميتها:

الجهة الوحيدة التي تمتلك الصلاحية الكاملة للمتابعة والتنسيق بين البنك المركزي، الحكومة،

الأجهـــزة الرقابيـــة، والســـلطات المحليـــة اختصاصاتها:

إعـداد تقريـر نـص شـهري لمجلـس القيـادة حـول مسـتوى التوريـد، الالتـزام، والإيـرادات، متابعـة تنفيـذ القـرار (11)

- قيـاس التقـدم فـي معالجـة الازدواج الوظيفـي
- مراجعة إجراءات المنافذ الجمركي.
- متابعة توحيد الحسابات الحكومية
- رفـع توصيـات مباشـرة لمجلـس القيـادة الرئاسـي حـول الجهـات غيـر الملتزمـة

4.3 منظومة المتابعة والتقييم:

لضمـان التنفيـذ الفعلـي للإصلاحـات، يقتـرح بنـاء منظومـة متابعـة بخمـس أدوات رئيسـية:

الأداة	الجهة المسؤولة	التواتر الزمني	المحتوى الرئيسي	الهدف
التقارير الشهرية	البنك المركزي - وزارة المالية - مصلحة الجمارك - مصلحة الضرائب	شهريًا	• حجم الإيرادات المحصلة • نسبة التوريد • الجهات غير الملتزمة • الحسابات المغلقة • أداء المنافذ • تطور الإيرادات الجمركية والضريبية	مراقبة الأداء الشهري ورصد أي انحرافات مبكرًا
التقارير الربع سنوية	وحدة المتابعة	كل 3 أشهر	• التقدّم مقابل الخطة الزمنية • مستوى الامتثال • أثر الإصلاحات على سعر الصرف • تحديث مصفوفة المخاطر	تقييم متوسط المدى وتوجيه آليات التصحيح
التقرير السنوي/ نصف السنوي	وحدة المتابعة - مكتب الرئيس ومجلس القيادة	نصف سنوي/ سنوي	• تقييم شامل للإصلاحات • الفجوات والاختلالات • التوصيات الإستراتيجية	تقييم الأثر الكلي ووضع توجيهات العام التالي
نظام الإنذار المبكر	البنك المركزي + المالية + وحدة المتابعة	مستمر	• ارتفاع غير مبرر في الصرف • تعثر التوريد • فجوة الإيراد المتوقع/الفعلي • تحركات غير طبيعية بسعر الصرف • زيادة المضاربة • بطء معالجة ملفات الأجور	اكتشاف المخاطر قبل تفاقمها
المنصة الإلكترونية الموحدة	البنك المركزي	تحديث يومي	• بيانات المنافذ الجمركية • الإيرادات اليومية • حركة الحسابات الحكومية • حالة التوريد بالريال والعملة الأجنبية • جداول الازدواج الوظيفي • حالة الصرف بالرقم الوطني	الرقابة المركزية والسيطرة على كامل حركة الموارد

4.4 آليات مكافحة الفساد المرتبطة بالإصلاحات

نجاح الإصلاحات لا يكتمل دون مكافحة الفساد. ويقترح التالي:

المجال	الجهة المسؤولة	الإجراءات	الهدف
مكافحة الفساد في الإيرادات والصرف	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	• مراجعة الالتزام بالقرار 11 • التحقيق في الحسابات خارج البنك المركزي • كشف التهرب الجمركي والضريبي • التدقيق في ملفات الأجور والازدواخ والكشوفات الوهمية	حماية الإصلاحات من العبث والاختراق
التدقيق والرقابة	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	• تدقيق ربع سنوي للمنافذ • مراجعة حسابات الوزارات • إنذارات مبكرة لأي مخالفات • تقارير رقابية للرئاسة	ضمان الانضباط المالي وتطبيق القانون
حوكمة الصناديق الإيرادية	وزارة المالية + البنك المركزي + الأجهزة الرقابية	الصناديق المشمولة:- صندوق صيانة الطرق والجسور- صندوق النظافة والتحسين - صندوق الترويج السياحي - الصندوق العام للتنمية الثقافية والفنية - صندوق رعاية النشء والشباب والرياضةالإجراءات: • نشر تقارير ربع سنوية • الربط بالنظام المالي المركزي • تدقيق خارجي مستقل سنويًا• وضع سقف لمصاريف التشغيل • منع الصرف خارج خطة معتمدة	ضبط أكبر مصادر الهدر وضمان الشفافية

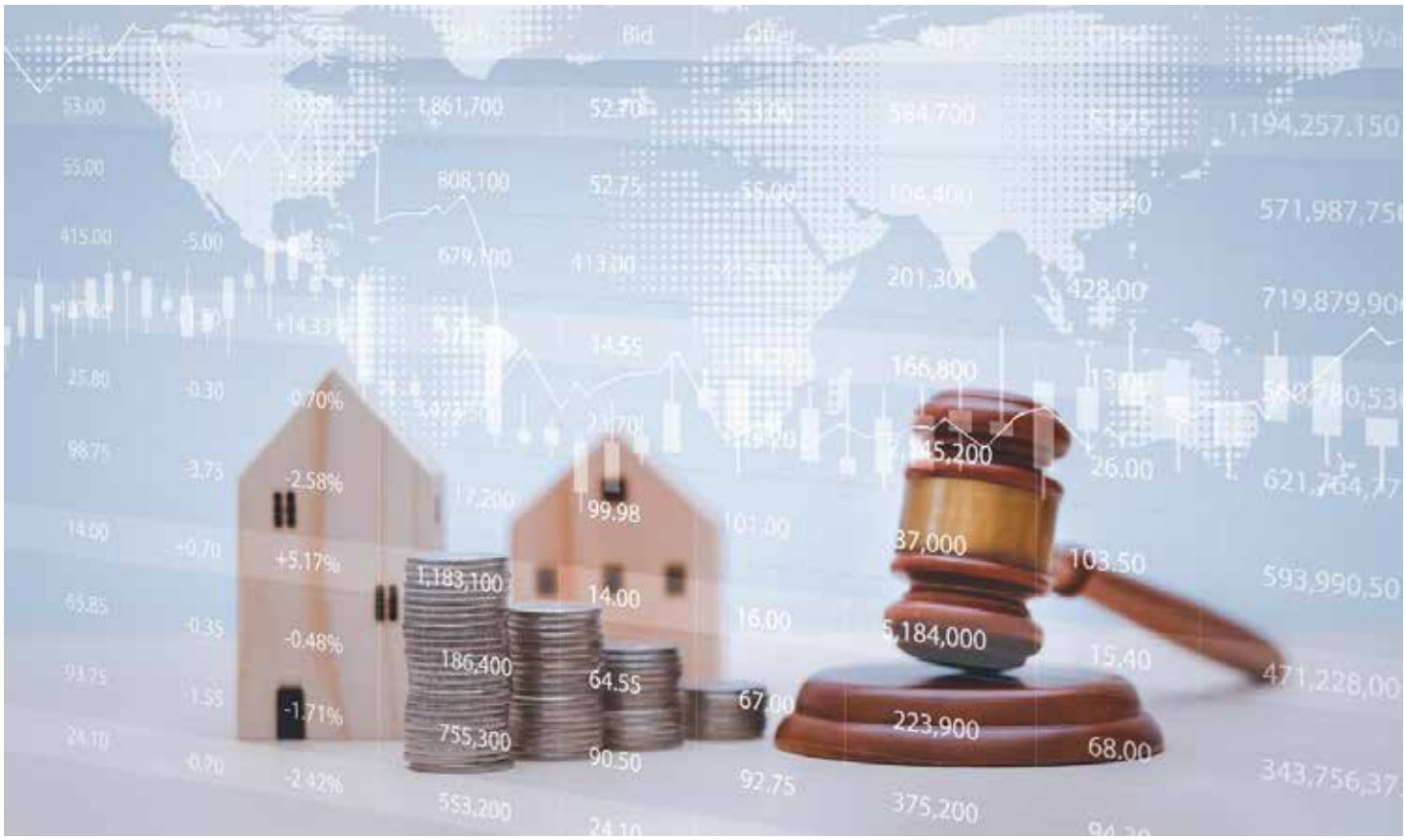

المحور الخامس: المخاطر والمعالجات

يمثل تنفيذ القرار رقم (11) لعام 2025، بالإضافة إلى الحزمة الواسعة من الإصلاحات المالية والإدارية، نقطة تحوّل جوهرية في استعادة السيادة المالية للدولة. لكن هذا المسار يواجه عددًا من المخاطر التي قد تعطل التنفيذ أو تقلل من أثر الإصلاحات إذا لم تُعالج مبكرًا وبمنهجية واضحة

رقم	نوع الخطر	وصف المخاطر	المعالجة المقترحة
5.1	مخاطر سياسية ومؤسسية	• مقاومة مراكز النفوذ المحلي المستفيدة من تعدد الجبايات. • تدخل بعض السلطات المحلية في المنافذ ورفض التوريد المركزي. • ضعف الإرادة المؤسسية لدى بعض الجهات الإيرادية والخدمية.	• فرض رقابة مركزية مباشرة من مكتب رئاسة الجمهورية. • تفعيل لجان المتابعة الميدانية في المنافذ. • ربط الامتثال بنظام الحوافز والعقوبات المتدرجة.
5.2	مخاطر مالية ونقدية	• تراجع الامتثال عند بدء تحرير الدولار الجمركي. • عودة المضاربة على العملة عند أي صدمة سياسية أو مالية. • اعتماد المالية العامة على مصادر خارجية غير مستقرة.	• تحرير تدريجي للدولار الجمركي مع حماية السلع الأساسية. • استمرار لجنة تنظيم وتمويل الواردات في ضبط الطلب على العملة. • بناء احتياطيات نقدية وتوسيع الشراكات التمويلية.
5.3	مخاطر إدارية (الحوكمة والرقابة)	• بقاء حسابات حكومية خارج البنك المركزي. • ضعف الأنظمة الإلكترونية وغياب الربط الشبكي. • احتمال تسرب بيانات أو ضعف موثوقية التقارير المالية.	• الإغلاق الفوري للحسابات المخالفة. • تعميم نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني. • إنشاء مركز بيانات مالي مركزي في البنك المركزي.
5.4	مخاطر منظومة الأجور	• مقاومة الإحالة للتقاعد من الجهات المستفيدة. • ضغط اجتماعي عند بدء التنفيذ. • ضعف قاعدة البيانات المركزية.	• إحالة تدريجية لمن بلغوا أحد الأجلين. • ربط الصرف بالرقم الوطني بشكل كامل. • تقديم منح انتقالية للدفعة الأولى من المحالين للتقاعد.
5.5	مخاطر الصناديق الإيرادية	• احتمال عدم استجابة بعض الصناديق السيادية للتنظيم والرقابة. • ضعف الشفافية في المصروفات التشغيلية.	• التقييم الإلزامي الربع سنوي. • الربط المالي المباشر مع البنك المركزي. • توحيد نظام الصرف وربطه ببوابة واحدة معتمدة.

المحور السادس: الاستنتاجات

تكشف الورقة أن الاقتصاد اليمني وصل في عام 2024 إلى مرحلة اختناق مالي كامل، يمثل الأساس الرقمي الذي تنطلق منه الإصلاحات. وأن توقف

صادرات النفط، وتعدد قنوات التوريد، والجبايات غير القانونية، وتضخم الأجور، وغياب الرقابة، قادت جميعها إلى تراجع الإيرادات وتدهور سعر الصرف وانكماش الاقتصاد

وتؤكد البيانات أن عام 2025 يمثل نقطة تحوّل حقيقية بفضل:

- قرار مجلس القيادة رقم (11)
- إنشاء لجنة تنظيم وتمويل الواردات
- تراجع قدرة ميناء الحديدة بنسبة 40%.
- العودة التدريجية الامتثال المالي والجمركي
- ارتفاع الإيرادات الجمركية لأول مرة منذ ثلاث سنوات

وتشير النتائج إلى أن نجاح الإصلاحات مشروط بـ تفعيل ثلاث ركائز جوهرية:

- توحيد قنوات التوريد والجبايات في البنك المركزي
- إنهاء الهدر في الأجور (التقاعد - الازدواج - الوهمية)
- إعادة بناء منظومة رقابة ومحاسبة مالية موحدة

كما تظهر الورقة أن الإصلاحات المالية ليست مجرد إجراءات تقنية، بل تمثل استعادة للسيادة المالية للدولة، وعودة لمنطق الدولة على حساب الفوضى والاقتصادات الموازية

المحور السابع: التوصيات

توصي الورقة بأن يتبنى مركز القرار الاقتصادي في الدولة المسار الآتي:

1. استكمال تطبيق القرار (11) دون استثناءات كركيزة لاستعادة السيطرة على الموارد وتنمية الإيرادات العامة
2. معالجة منظومة الأجور جذريًا عبر الإحالة القانونية للتقاعد، وإسقاط الازدواج الوظيفي، وتنقية الكشوفات العسكرية والمدنية
3. تطوير وتوسيع نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني، وإلغاء التعاملات النقدية في المؤسسات الإيرادية وربطها بالبنك المركزي
4. دعم لجنة تنظيم وتمويل الواردات لضمان الاستقرار التمويني ومنع أي مضاربات في الطلب على العملة الأجنبية
5. حوكمة الصناديق السيادية والإيرادية عبر التدقيق الربع سنوي والربط المالي الشامل مع البنك المركزي
6. توسيع الشراكة مع الأشقاء والداعمين بناءً على التزام اليمن بالإصلاحات الهيكلية وخطط استعادة الاستقرار الاقتصادي
7. تعزيز وحدة متابعة الإصلاحات لتكون مركز القيادة والسيطرة لتنفيذ القرار (11) وتقييم الامتثال
8. تعزيز فعالية الأجهزة الرقابية لضمان الالتزام الكامل بالأنظمة المالية والرقابية، من خلال توسيع نطاق الرقابة المسبقة واللاحقة وإلزام الجهات بتقارير شهرية موحدة
9. التأكيد على أن نجاح الإصلاحات مرهون بقرار سياسي موحّد، باعتبار أن استعادة السيادة المالية هي الركيزة الأساسية لإعادة بناء الدولة

المراجع

1. البنك المركزي اليمني — التقرير السنوي 2024
2. وزارة المالية — بيانات الموازنة العامة (2022 - 2024)
3. وزارة الخدمة المدنية — تقرير موارد بشرية 2023 - 2024
4. صندوق النقد الدولي — تقييمات آفاق الاقتصاد اليمني
5. البنك الدولي Yemen Macro Poverty Outlook 2023 - 2024
6. قرارات مجلس القيادة الرئاسي — القرار رقم (11) لعام 2025
8. تقارير عن الجبايات غير القانونية وازدواج الجمارك
9. بيانات المنافذ الجمركية البحرية والبرية (عدن — المكلا — الوديعة — شحن)

الاستيراد في خدمة تأمين حاجات السكان

يكتبهُ:

■ د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

جرس انذار:

في ظرف تعقد الازمة العامة في البلاد حاليا يجب التفكير الجدي بتوفير حد ضروري من السلع الغذائية الأساسية اللازمة لتوفير قدر كاف من الامن الغذائي اللازم لحفظ الحياة.

في هذا المقال نعرض لاهم قضايا الساعة الاقتصادية لتذكير السلطات بأهمية تأمين قدر كاف من الموارد

ازمات متراكمة:

تواجه البلاد منذ اندلاع الحرب والأزمة الاقتصادية واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية والاقتصادية في العالم فضعف الإنتاج المحلي وتضرر البنية التحتية الإنتاجية والزراعية والصناعية جعل البلاد تعتمد إلى حد كبير على الاستيراد لتلبية حاجات السكان الأساسية فقد تعطلت معظم الأنشطة الإنتاجية وأصبحت اليمن تستورد معظم احتياجاتها من السلع الغذائية والدوائية والاستهلاكية. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الغذائية تتجاوز في بعض الفترات 90% نتيجة لانهيار الزراعة المحلية وتراجع القوى الإنتاجية. كما أن ضعف هيكل الإنتاج المحلي وغياب الطاقة وتدهور سلاسل النقل والتوزيع أسهم في اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك نتيجة لذلك ارتفع حجم وقيمة الواردات إلى مستويات غير مسبوقة، في حين تراجعت الصادرات بشكل حاد بعد توقف صادرات النفط والغاز التي كانت تمثل المورد الرئيس للنقد الأجنبي. وبهذا تدهورت مؤشرات الميزان التجاري وميزان المدفوعات ما أدى إلى عجز ضخم وازدياد الاعتماد على الخارج في توفير السلع الأساسية

من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5% خلال عام 2025 يرافقه انكماش الانتاج وقلة فرص العمل يضاف الى ذلك تراجع

القدرة الشرائية وارتفاع التضخم والاسعار مقارنه بالدخول والتي تعقد الوضع المعيشي لغالبية السكان

يعد الميزان التجاري اليمني من أكثر المؤشرات كشفاً لحجم الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي وعليه تبقى فاتورة الواردات مرتفعة لسد الاحتياجات الأساسية،

وبسبب الازمة الاقتصادية تراجعت قيمة الواردات إلى حوالي 5.07 مليار دولار في 2023 من مستويات قياسية سابقة والذي يعكس في جزء كبير منه ضغطاً على الاستهلاك وتراجع القدرة الشرائية وليس اعتمادا متزايدا على الانتاج المحلي

كنتيجة لتزايد الاعتماد على الاستيراد توسع عجز الحساب الجاري من 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 إلى ما يقرب من 11% في 2024، مما يضع ضغطاً هائلاً على الاحتياطيات الخارجية التي انخفضت إلى أقل من شهر واحد من الواردات

وفي مجال الغذاء يكشف الواقع عن اعتماد مهول على الخارج حيث يستورد اليمن 84% من السعرات الحرارية الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلي وتتركز هذه الواردات بشكل كبير في السلع الأساسية مثل القمح الذي كانت البلاد تستورد منه حوالي 3 ملايين طن سنوياً قبل الصراع ليرتفع هذا الرقم إلى 3.4 مليون طن في 2020 مما يؤكد زيادة الاعتماد على الاستيراد مع استمرار الأزمة

يشارك القطاع الخاص المحلي بدور اساسي في تلبية حاجات السكان المختلفة خاصة من القمح والسلع الأساسية الأخرى

كما تساهم المنظمات الإنسانية الدولية في تلبية

جزء من الواردات الغذائية لسد الحاجات الإنسانية حيث وفرت 0.9 مليون طن في 2020 معظمها من القمح

كما تحصل البلاد على دعم من الدول الاقليمية لا سيما من المملكة العربية السعودية التي قدمت دعماً مالياً كبيراً بلغ حوالي 2 مليار دولار خلال 2023-2024 سخر معظمها لتوفير السيولة من العملات الأجنبية لتسهيل عمليات الاستيراد

الحلول المتاحة

مهما كانت الجهود التي تقوم بها السلطات فان الحلول لزيادة الاعتماد على الاستيراد غير سهلة حيث تتطلب توفر عوامل سياسية واقتصادية وامنية ليست متاحة حاليا مع تعقد الازمة مع مرور السنوات

ومع ذلك بدأت جهود حكومية مهمة بإنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات في يوليو 2025. تهدف هذه اللجنة التي يرأسها محافظ البنك المركزي إلى تنظيم عملية الاستيراد وضمان توجيه النقد الأجنبي المحدود نحو السلع الأساسية والأولوية. وقد نجحت حتى الآن في اعتماد تمويلات بقيمة ملياري دولار أمريكي لمختلف أنواع السلع والخدمات. تركز اللجنة على تعزيز الشفافية ومكافحة المحاولات للالتفاف على الأنظمة كما تسعى للحفاظ على التعاون مع المجتمع الدولي لتسهيل التحويلات المالية وانسياب سلاسل الإمداد

كما ان الحفاظ على قدر كاف من الواردات يتطلب التعاون مع الدول والمنظمات الدولية مثل برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). يهدف التنسيق لرفع فاعلية البرامج الإنسانية وضمان وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر ضعفاً. ومع ذلك تواجه هذه الجهات تحديات تمويلية كبيرة حيث لم يتم تدبير سوى 19% من المبلغ المطلوب بموجب خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لليمن والبالغ 2.5 مليار دولار حتى سبتمبر 2025 مما يعكس حجم التحديات التي تواجهها البلاد في تلبية حاجات السكان من السلع الغذائية الضرورية لحفظ الحياة

ان الحل المستدام هو الاعتماد على الانتاج المحلي بنسب معقولة وخاصة في الانتاج الزراعي مثل القمح والحيواني والسمكي

توصيات ضرورية:

- تحسين سياسة الاستيراد وتخفيف الازمة الإنسانية.
- تعزيز الرقابة وترشيد الاستيراد عبر لجنه تنظيم وتمويل الاستيراد
- تنويع مصادر التمويل والدعم
- معالجة الأسباب الهيكلية لازمات البلاد

يجب التأكيد هنا ان الاستيراد أكثر من مجرد عملية تجارية فهو شريان حياة لملايين البشر محاصر بين مطرقة الاعتماد الكلي على الخارج وسندان الانهيار الاقتصادي المحلي

إن النجاح في إدارة هذه المعضلة يتطلب سياسات ذكية تزاوج بين الإجراءات الطارئة لإنقاذ الأرواح ورؤية استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد المحلي وذلك في إطار مسار شامل يضع إنهاء المعاناة الإنسانية في صلب أولوياته

AL ROBAIN
الربان
أرز بسمتي أبيض
كلاسيك طويل الحبة
الربان
AL ROBAIN